LSE Middle East Centre

CONFLICT RESEARCH PROGRAMME
Research at LSE

أحزاب غير ديمقراطية في نظام "ديمقراطي"

تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في العراق بعد 2003

عمر الجفّال

مركز الشرق الأوسط | تشرين الاول / أكتوبر 2021

عن مركز الشرق الأوسط

يبني مركز الشرق الأوسط على علاقة كلية لندن للاقتصاد و العلوم الاجتماعية الطويلة مع المنطقة، ويوفر محورا مركزيا لمجموعة واسعة من البحوث حول الشرق الأوسط.

يهدف المركز لتعزيز التفاهم وتطوير البحث الدقيق على المجتمعات والاقتصادات و الأنظمة السياسية والعلاقات الدولية في المنطقة. ويشجع المركز كلا من المعرفة المتخصصة والفهم العام لهذا المجال الحيوي. للمركز قوة بارزة في البحوث المتعددة التخصصات والخبرات الإقليمية. باعتبارها من رواد العلوم الاجتماعية في العالم، تضم كلية لندن للاقتصاد أقسام تغطي جميع فروع العلوم الاجتماعية. يستخدم المركز هذه الخبرة لتعزيز البحوث المبتكرة والتدريب على المنطقة.

تحرير
حنين نعامنة

تصميم
ربال سليمان حيدر

صورة الغلاف
عراقيون يحضرون مؤتمر انتخابي في محافظة النجف، العراق ،21 نيسان 2018.

© dpa picture alliance / Alamy Stock Photo

The views and opinions expressed in this publication are those of the author(s) and do not necessarily represent those of the London School of Economics and Political Science (LSE) or the Middle East Centre. This document is issued on the understanding that if any extract is used, the author(s) and the LSE Middle East Centre should be credited, with the date of the publication. While every effort has been made to ensure the accuracy of the material in this paper, the author(s) and/or the LSE Middle East Centre will not be liable for any loss or damages incurred through the use of this paper.

The London School of Economics and Political Science holds the dual status of an exempt charity under Section 2 of the Charities Act 1993 (as a constituent part of the University of London), and a company limited by guarantee under the Companies Act 1985 (Registration no. 70527).

LSE Middle East Centre

CONFLICT RESEARCH PROGRAMME
Research at LSE

أحزاب غير ديمقراطية في نظام "ديمقراطي": تشكيل وعمل الأحزاب السياسية في العراق بعد 2003

عمر الجفّال

مركز الشرق الأوسط

تشرين الأول / أكتوبر 2021

السير الذاتية

عمر الجفّال صحفي وباحث وشاعر عراقي. نُشرت كتاباته في المونيتور وآسيا تايمز والسفير العربي، ونشر مجموعتين شعريتين. في عام 2017، حصل على جائزة مصطفى الحسيني لأفضل مقال لصحفي عربي شاب.

موجز

يرتأي هذا البحث تسليط الضوء على الأحزاب والتنظيمات السياسيّة العراقية التي أسست، بمعيّة الإدارة الأمريكية، النظام السياسي وأدارته منذ أوّل انتخابات عامّة شهدها العراق عام 2005. ينطلق البحث من فرضية أن أي نظام ديمقراطي يكون عماده الأساس حريّة السكّان في ممارسة السياسة، من خلال تنظيم أنفسهم في مجموعات أو أحزاب، لتسعى هذه في نهاية المطاف للتنافس من أجل الوصول إلى الحكم وتحقيق أهدافها بطريقة ديمقراطيّة من خلال الاقتراع والتداول السلمي للسلطة. إلا أن الأحزاب التي تدير النظام السياسي العراقي تُعاني من أزمات كبيرة، فهي غير مؤمنة بالفعل الديمقراطي والدولة واحترام الدستور والقانون، وقد استغلت العملية السياسية لمنفعتها الذاتية، ما جعل الفساد والعسكرة من أهم سمات عملها. يفاقم كل هذا ضعف التشريعات والسلطات التنفيذية التي من شأنها تطبيق القانون وتنظيم ومراقبة طرق عمل الأحزاب داخلياً وعلى مستوى الدولة. وبالتالي، أدت الفراغات في قوانين الأحزاب، وكذلك التغاضي عن تطبيقها، إلى ممارسات غير ديمقراطية داخل الأحزاب ومخالفات كبيرة أثّرت على النظام السياسي القائم وخلقت هُوّة بين القوى السياسيّة والمجتمع، تُرجمت بغضب المحتجين من الأحزاب في الاحتجاجات التي شهدها العراق في السنوات الأخيرة.

حول برنامج أبحاث الصراع

CONFLICT RESEARCH PROGRAMME
Research at LSE

برنامج أبحاث الصراع هو برنامج مدته ثلاث سنوات أعدَّ لمعالجة دوافع وديناميات الصراع العنيف في الشرق الأوسط وأفريقيا، وللتعريف بالتدابير المستخدمة لمعالجة الصراع المسلح وآثاره. يركز البرنامج على العراق وسوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وجنوب السودان، بالإضافة إلى مناطق القرن الإفريقي / البحر الأحمر والشرق الأوسط.

يقود مركز الشرق الأوسط البحث بشأن محركات الصراع في العراق والشرق الأوسط عموما. شركاؤنا في العراق هم معهد الدراسات الإقليمية والدولية في الجامعة الأمريكية في العراق – السليمانية، ومركز البيان للتخطيط والدراسات – بغداد.

UKaid
from the British people

لقد تم تمويل هذا البحث من المساعدات البريطانية من حكومة المملكة المتحدة، الاّ إن الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبّر بالضرورة عن السياسات الرسمية للحكومة البريطانية.

ملخص تنفيذي

شهدت مدن وسط وجنوب العراق بين أعوام 2018 و2020 مشاهد مخيفة عبرت عن حجم الغضب الذي يكّنه السكّان للطبقة السياسية وأحزابها. وتعكس هذه الاحتجاجات تزايد الغضب الشعبي والهوة ما بين المجتمع والأحزاب السياسية التي أقيمت في العراق أو عادت إليه من المنفى بعد 2003 بموجب مبدأ "المحاصصة الطائفية"، والتي أدّت إلى صعود أحزاب ذات صبغة ولون طائفي واحد، وتعتمد على الانقسام المجتمعي للظفر بأصوات الناخبين. وكثرت الأحزاب والحركات السياسية فيما قلّ نفوذ الأيديولوجيات وفشلت في إيجاد برامجَ لعراق ما بعد الحرب، كما تصاعد الخلاف بينها حول شكل الدولة وقوانينها، بما في ذلك قانون الأحزاب.

يُظهر مسار قانون الأحزاب والجدل الذي رافقه استماتة الأحزاب الكبيرة للإفلات من أي قانون لتنظيم عملها، أو محاولاتها للدفع لإقرار قانون يتماهى مع أجنداتها. وعقب احتجاجات 2015، أقرّ البرلمان العراقي قانون الأحزاب السياسية في شهر آب من ذلك العام. وكشفت بعض النقاشات بشأن القانون إهمال القضايا التنظيمية الداخليّة للأحزاب، والتركيز على قضايا أخرى مثل العلاقات الخارجيّة للأحزاب والتمويل واستحواذ الأحزاب على المقار التابعة للدولة. ويدُل كل هذا على أن المنطق الذي كُتب فيه قانون الأحزاب لعام 2015 هو منطق يرتأي بالأساس إشراك الأحزاب في الانتخابات فحسب، وذلك بمعزل عن أنظمتها أو دورها السياسي في المجتمع. علاوة إلى ذلك، فثمة انتهاكات جسيمة لقانون الأحزاب، خاصة فيما يتعلق بغضّ نظر مفوضية الانتخابات عن الأحزاب التي تمتلك ميليشيات، بالإضافة إلى منحها تصاريح للميليشيات القائمة لتشكيل أحزاباً سياسية، واستخدام المؤسسات الرسمية والمال العام لإستدراج الناخبين، وعدم مساءلة الأحزاب عن مصادر تمويلها.

إن الكثير من الأحزاب العراقية تتأسس على ديكتاتورية فرديّة تخضع جميع الأعضاء لرئيس الحزب، أو تخضع للعائلة الممسكة بزمام الحزب وقراره، فيما تدمج بعض الأحزاب المفهومين. إضافة إلى ذلك، فإن الكثير من الأحزاب لا تمتلك أعضاء حقيقين يؤمنون بها وبمبادئها. بطبيعة الحال، لا يسري هذا على جميع الأحزاب، لكن الكثير منها منخرط في هذه اللعبة، ما عدا الأحزاب الكبيرة التي تضع شروطاً صارمة وبيروقراطية للانتماء إليها، لا سيما الحزب الشيوعي وحزب الدعوة. إلى جانب انعدام قاعدة اجتماعية حقيقية لها، فإن انفصال هذه الأحزاب عن المجتمع يظهر أيضاً من خلال التظاهرات والاحتفالات التي تقيمها، إذ أنها تُغري المواطنين لحضور فعالياتها من خلال توفير وجبات الطعام، وفي الكثير من الأحيان بمنحهم مبالغ بسيطة لضمان حضورهم.

لقد توغّلت الأحزاب، تحديداً الكبيرة منها، بشكل عميق داخل الدولة، سواء على المستوى المالي أو القانوني. هيمنت الأحزاب عن طريق المال على العملية السياسية التي من المفترض أن تكون ديموقراطية، سواء من خلال تعامل الأحزاب مع المجتمع أو فيما بينها. إذ يُوظف المال السياسي في العلاقات بين الأحزاب وداخلها، فلتمرير قانون أو لتنصيب وزير أو مسؤول لصالح حزب ما في البرلمان، تقدم رِشاً للنواب لضمان الحصول على أصوات كافية. وللحصول على منصب في الحكومة لعضو في حزب، يقوم المرشّح بتقديم رِشاً أو ضمانات ماليّة على شكل عقود حكوميّة لإبرازه مرشحاً وحيداً عن الحزب للمنصب. وتكاد الأحزاب تتدخل في أي مفصل يدر مالاً وتُسجّل آثارها في جميع ملفات الفساد الكبيرة. وغالباً ما تذهب الأموال المستحصلة من عمليات الفساد إلى قيادات الحزب والأعضاء المتعاونين، لكنها تستخدم كذلك للتقرّب من المجتمعات الأكثر فقراً للحصول على أصواتها خلال الحملات الانتخابية.

أدت الفراغات في قوانين الأحزاب، وبالأساس التغاضي عن تطبيقها، إلى ممارسات غير ديمقراطية داخل الأحزاب ومخالفات كبيرة أثّرت على النظام السياسي القائم وخلقت فراغاً بين القوى السياسيّة والمجتمع، تُرجم بغضب المحتجين من الأحزاب في الاحتجاجات التي شهدها العراق في السنوات الأخيرة، إذ تنعكس الأزمات التي تعيشها الأحزاب والأفعال التي ترتكبها على النظام السياسي وعلى المجتمع عامة. ولم تعد الأزمة تقتصرعلى العلاقة الشائكة بين السكّان والأحزاب وتحوّل هذه

العلاقة بين الطرفين إلى خصومة، بل أنها تطوّرت إلى حدّ بات فيه السكّان يعتبرون أن هذه الأحزاب هي النظام السياسي ذاته، وأن الحلّ الوحيد لإصلاح الأحوال في العراق هو بإسقاط النظام، وبالتالي إبعاد هذه الأحزاب عن العمل السياسي.

وعلى الرغم من هيمنة الأحزاب "اللاديموقراطية" على الحلبة السياسية، إلا أنه لطالما برزت أحزاب جديدة تسعى لإحداث تأثير سياسي من رحم الاحتجاجات التي يشهدها العراق. بيد أن هذه عادة ما تبقى ذات تنظيم وتأثير محدودين في الخارطة السياسيّة، لانعدام خبرتها السياسيّة وقدراتها الماديّة. لكن تظاهرات تشرين الأول 2019، أبرزت تنظيمات سياسية تبدو واعية لضرورة التنظيم والديمقراطيّة داخل الأحزاب وممارسة اتخاذ القرار داخله، والعمل من داخل المجتمع والتأسيس لعلاقة مع السكّان. لكن يبقى قرار دخولها في المنافسة الانتخابيّة غير معلوم، إذ لا تخشى هذه الأحزاب من تزوير الأصوات فحسب، وإنما أيضاً من العنف الذي قد يُستعمل ضدّها من قبل الأحزاب التي تمتلك فصائل مسلّحة، أو من الفصائل المسلّحة التي باتت تمتلك أحزاباً. ولقد تعرّض عدد من أعضاء هذه الأحزاب الجديدة إلى محاولات اغتيال وتهديدات بالعنف.

سياق الأحزاب والمجتمع في العراق ما بعد 2003

شهدت مدن وسط وجنوب العراق بين أعوام 2018 و2020 مشاهد مخيفة عبرت عن حجم الغضب الذي يكّنه السكّان للطبقة السياسية وأحزابها. إذ توجهت مجموعات من الشبّان في تلك المحافظات نحو مقار الأحزاب محتجة، وحتى قاموا بحرقها في محافظة البصرة،[1] فيما اتخذ السكّان في محافظات أخرى طُرقاً أكثر راديكالية للتعبير عن غضبهم من الأحزاب وقاموا باقتحام مقرّاتها بالجرافات وهدم جدرانها الخارجيّة.[2] واحتفلت محافظة ذي قار، بعد ليلة عاصفة من الهجوم على المقرّات الحزبيّة، بخلو الناصرية -عاصمة المحافظة- من الأحزاب.[3]

وبالإضافة إلى بعض أشكال الاحتجاج الراديكالية، فقد رفع الكثير من المتظاهرين والشخصيّات الفاعلة في الحركات الاحتجاجية شعارات تندّد بالأحزاب مثل شعار "كلا كلا للأحزاب.. نعم نعم للعراق"،[4] الذي شاع في احتجاجات مُدن وسط وجنوب العراق، وشعار "شلع قلع كلهم حرامية"،[5] و"نحن لا نرفض وثيقة لا شرفكم فقط بل نرفض وجودكم أصلاً".[6] كما علت في التظاهرات خطابات طالبت بـ "منع الأحزاب"[7] التي شاركت في الحكم منذ تأسيس النظام الجديد عام 2003 من المشاركة مجدداً في الانتخابات أو دخول العمليّة السياسيّة.[8]

---

[1] "حرق مقرات أحزاب في البصرة"، وكالة "روسيا اليوم"، تاريخ النشر 6 أيلول 2018، تاريخ الزيارة 14 آذار 2021.

[2] "العراق.. محتجون يهدمون مقار أحزاب سياسية في ذي قار"، وكالة "الأناضول"، تاريخ النشر 22 آب2020 ، تاريخ الزيارة 14 آذار 2021.

[3] "عراقيون يتفاعلون مع احتفالات الناصرية بطردها جميع الأحزاب"، موقع "إيلاف"، تاريخ النشر 7 تشرين الأول 2020، تاريخ الزيارة 14 آذار 2021.

[4] "عراقيون يهتفون:" كلا كلا للأحزاب كلا كلا للفساد.. ونعم نعم للعراق"، قناة "العربية" على موقع يوتيوب، تاريخ النشر 31 كانون الثاني 2020، تاريخ الزيارة 14 آذار 2021.

[5] "شهر دامٍ في العراق والاحتجاجات متواصلة.. إليك أبرز المحطات وحصيلتها"، صحيفة "الشرق"، تاريخ النشر 3 تشرين الأول 2019، تاريخ الزيارة 23 آذار 2021.

[6] محمد محمود وبشرى جميل الراوي، "شعارت المتظاهرين العراقيين المطالبة بالإصلاح دارسة سيميائية / بحث مستل"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 46، العدد 3 2019.

[7] "تواصل الاحتجاجات في العراق ومتظاهرو الجنوب يتمسكون برحيل الأحزاب"، قناة "العربية" على موقع يوتيوب، تاريخ النشر 10 شباط 2020، تاريخ الزيارة 14 آذار 2021.

[8] "آراء مختلفة للمحتجين في ساحة التحرير ببغداد حول مستقبل رئاسة الحكومة العراقية"، موقع "روداو"، تاريخ النشر 4 كانون الأول 2019، تاريخ الزيارة 14 آذار 2021. ويشير الموقع إلى أن المحتجين يطالبون برحيل كافة الأحزاب والمسؤولين في حكومة العراق دون بقاء أحد منهم في السلطة.

وتعكس هذه الاحتجاجات تزايد الغضب الشعبي والهوة ما بين المجتمع والأحزاب السياسية التي أقيمت في العراق بعد 2003 بموجب مبدأ "المحاصصة الطائفية" أو "المحاصصة السياسية"،[9] والتي أدّت إلى صعود أحزاب ذات صبغة ولون طائفي واحد، وتعتمد على الانقسام المجتمعي للظفر بأصوات الناخبين. ويعتبر كثير من السياسيين -وعلى الرغم من انتفاعهم منها- أن للمحاصصة أضرار عديدة على الحياة السياسية وأثرها سلبي على الأداء المؤسساتي.

وقد كان كل رؤساء الوزراء الذين تعاقبوا على الحكم منذ عام 2005 وحتّى الآن قد شكوا من تأثير المحاصصة على عملهم في الحكومة، إذ فرضت عليهم الأحزاب التي تحالفوا معها تسمية وزراء ومسؤولين في حكوماتهم، الأمر الذي أدى في الكثير من الأحيان إلى عدم انسجام داخل الحكومة، علاوة على فرض هذه الشخصيّات أجندات أحزابها، وبالتالي أيضاً أجندات القوى الخارجية التي تدين لها بالولاء أو تتحالف معها على تشكيل الكابينة الوزارية.[10] ويبدو أكثر تصريح متماهٍ مع غضب الشارع على الأحزاب هو قول رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، حينما انتقد النظام السياسي الذي تسبّب بحسبه إلى "ابتلاع الأحزاب للدولة".[11] ومنذ حقبة الحكومة الثانيّة لرئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي (2014 - 2010) أخذت تتكشّف ملفات فساد كبيرة في العراق، وغرقت البلاد في السياسات الفاشلة التي أدّت إلى مشكلات أمنيّة واقتصادية عميقة، ما دفع السكّان في جميع محافظات العراق إلى تنظيم احتجاجات بشكل مستمر نتيجة لنقص الخدمات والوظائف.

مُذاك أخذ يترسّخ في الصحافة والأكاديميا خطاب يهدف إلى التأكيد على انفصال النخبة السياسيّة عن المجتمع، وأن الطبقة السياسيّة تقوم بالأعمال السياسيّة لذاتها، بمعنى أنها تستخدم السياسة كوسيلة للإثراء وتُديم النظام الذي تديره من أجل نهب المال العام؛ وهو مال سهل نتيجة لاعتماد العراق على النفط في تمويل الموازنة السنويّة بنسبة تتعدّى 90 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي.[12] فبرز مصطلح "الكليبتوقراطية"[13] لوصم النخبة الحاكمة في العراق، وذلك للتعبير عن استيلاء الطبقة السياسيّة على المال العام، كما سُمى حارث حسن الطبقة الحاكمة المُشكّلة من الأحزاب بـ"الأوليغارشية"[14] التي تستغل ريع الدولة النفطي لصالحها، بينما يذهب علي طاهر الحمود بنفي صفة الأحزاب عن غالبيّة القوى السياسية وسماها بـ"الشبكات"[15] التي تُمارس سياسة زبائنية مع السكّان وتتحالف مع رجال أعمال للوصول إلى السلطة والهيمنة على المال العام.

---

[9] هناك الكثير من الأدبيات التي تناولت موضوع المحاصصة في العراق، نذكر منها:
Toby Dodge and Renad Mansour, 'Sectarianization and De-sectarianization in the Struggle for Iraq's Political Field', *The Review of Faith & International Affairs* (2020); Harith Hasan Al-Qarawee, 'Iraq's Sectarian Crisis – A Legacy of Exclusion', *The Carnegie Middle East Center* (2014); Fanar Haddad, *Sectarianism in Iraq, Antagonistic Visions of Unity* (UK: Hurst Publishing House, 2011).

[10] يروي أياد علاوي، أوّل رئيس وزراء للعراق بعد الغزو الأمريكي، أن الأحزاب عرضت عليه أسماء للمناصب الوزارية وهو الذي اختار منها، ويؤكد "أنا لم أرشح أي وزير للحكومة التي ترأستها"، ويشير في جانب آخر إلى أن "عامل المحاصصة الطائفية هو الذي تحكم في تشكيل الوزارة" التي أدارها، انظر: "في حقل الألغام (الحلقة الثالثة)... "الشرق الأوسط" تنشر مذكرات أول رئيس للحكومة العراقية بعد سقوط صدام"، صحيفة "الشرق الأوسط"، تاريخ النشر 26 أيار 2013، تاريخ الزيارة 20 شباط 2021. ويؤكد إبراهيم الجعفري، رئيس الوزراء الثاني للعراق أن تشكيل حكومته اعتمد على مبدأ "المحاصصة والتوافق"، و"أنه عادة ما يكون رئيس الوزراء ليس حراً بالكامل في اختيار الوزراء"، حوار تلفزيوني مع قناة "البغدادية" أجري بتاريخ 17 آب 2006 وهو منشور على الموقع الرسمي للجعفري. ويعتقد نوري المالكي، رئيس الوزراء الثالث للعراق والذي حكم لدورتين على التوالي أن المحاصصة الطائفية تسببت بانتشار الفوضى في العراق، "المالكي: المحاصصة الطائفية تسببت بانتشار الفوضى"، صحيفة "الجمهورية"، تاريخ النشر 24 تموز 2013، تاريخ الزيارة 20 شباط 2021.

[11] "حيدر العبادي لـ"عربي بوست": المحاصصة أفشلت العراق، وعلى أمريكا وإيران احترام سيادة بلادنا، ومستعد لرئاسة الحكومة"، موقع "عربي بوست"، تاريخ النشر 15 شباط 2021، تاريخ الزيارة 17 شباط 2021.

[12] صالح ياسر، "النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق"، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، تشرين الثاني 2013.

[13] 'Inside the Iraqi Kleptocracy', *The New York Times* (29 July 2020).

[14] حارث حسن، "الأوليغارشية الجديدة في العراق"، موقع "جدلية" تاريخ النشر 2 آب 2013، تاريخ الزيارة 17 شباط 2021.

[15] مقابلة مع الباحث علي طاهر الحمود بتاريخ 14 شباط 2021.

إن كل هذه المصطلحات المستخدمة لوصف النظام السياسي الجديد في العراق تعبّر بطريقة مباشرة أو غير مُباشرة عن انفصال القوى السياسية عن المجتمع، وهي مشكلة تضاف إلى المشاكل المتجسدة بالمحاصصة الطائفية والمحاصصة السياسية وهيمنة الأحزاب على القرار السياسي والفساد والزبائنية السياسية والتردي الأمني والخدماتي؛ وهي جميعها مشكلات متداخلة ويمكن الانطلاق لتفسيرها من منطلقات عدّة، وبالأساس إعادتها إلى شكل النظام السياسي الذي تأسس عام 2003 على أساس التقسيم القومي والطائفي والديني والعرقي للمجتمع العراقي على حساب الهويّة الجامعة.[16]

يركز هذا البحث على تنظيم الأحزاب العراقية بعد 2003 والتشريعات القائمة بهذا الصدد وكيفية تطبيقها. كما يبحث في السياسات الداخليّة للأحزاب ومدى قدراتها التنظيمية، وإلى أي حدّ يمكن اعتبارها ديمقراطيّة داخلياً، وكيف تُسهم أزماتها الداخليّة وغياب برامجها الحزبية على شكل النظام السياسي العراقي عامة وعلى ممارسة وتوجه المجتمع للسياسة. ينطلق البحث من فرضية أن أي نظام ديمقراطي يكون عماده الأساس حريّة السكّان في ممارسة السياسة من خلال تنظيم أنفسهم في مجموعات أو أحزاب، لتسعى هذه في نهاية الأمر للتنافس من أجل الوصول إلى الحكم وتحقيق أهدافها بطريقة ديمقراطيّة من خلال الاقتراع والتداول السلمي للسلطة. ما يعني أن النظام الديمقراطي بحاجة إلى الأحزاب و/أو المرشحين الأفراد وإلى اقتراع السكّان لإدارة النظام السياسي.

وتبين هذه الورقة كيف أن الأحزاب في العراق، وعلى مدار أكثر من عقد ونصف، وقفت عقبة أمام إصلاح النظام السياسي وتمكين الديمقراطية، الذي يحتاج بالأساس إلى أحزاب وقوى سياسيّة مؤمنة بالفعل الديمقراطي[17] والدولة واحترام الدستور والقانون، ومؤمنة بمحاربة الفساد وحصر السلاح بيد الدولة، والأهم هو إيمانها بالهويّة الجامعة. فالأحزاب التي تدير النظام السياسي العراقي تُعاني من أزمات كبيرة قد يستحيل حتّى معالجتها، إلا إذ دَخلَ مَنْ يُنافسها من خارج العمليّة السياسيّة الراهنة، وعلى وجه التحديد من المجتمع والحركات الاحتجاجيّة التي شهدها العراق منذ عام 2011 وحتّى اللحظة.

واعتمد البحث بالأساس على إجراء 27 مقابلة مع رؤساء وأعضاء الأحزاب في العراق ومع مسؤولين في هيئة النزاهة والمفوضيّة العليا المستقلة للانتخابات، ومنظمات المجتمع المُدني المختصّة بمراقبة الديمقراطية وأعمال البرلمان.[18] كما استند بشكل كبير على الإعلام المحلي، وتحديداً وسائل إعلام الأحزاب أو تلك المُقرّبة منها، من أجل استقراء الخارطة العامة للأحزاب ورسم المعالم المشتركة بينها والوقوف على الاختلافات بينها كذلك. إلى جانب ذلك، اعتمد البحث على أبحاث قانونية وسياسية واجتماعية لتحليل المعلومات المستقاة من المقابلات والإعلام.

---

[16] هناك أدبيات كثيرة حول هذا الموضوع، نذكر منها:
Toby Dodge, 'The Contradictions of Systemic Sectarianism in Iraq', *SEPAD* (November 2019); Harith Al-Qarawee, *Imagining the Nation: Nationalism, Sectarianism and Socio-Political Conflict in Iraq* (Rossendale Books, 2012); Fanar Haddad, *Sectarianism in Iraq: Antagonistic Visions of Unity* (Oxford University Press, 2011).

[17] قدّمت مجلة "مدارك" التي تصدر في بغداد ملّفاً مهمًا شارك فيه عدد من الأكاديميين والكتاب بشأن إيمان الأحزاب بالديمقراطية التنظيمية كنظام إدارة للحكم، وللاستزادة في هذا الموضوع يمكن قراءة أبحاث كل من: خليل مخيف الربيعي، "الازدواجية في سلوك الأحزاب السياسية (العلاقة بين الديمقراطية والدكتاتورية)"، ومتعب مناف، "الديمقراطية بين الشعار واستحقاق الواقع"، ووليد المسعودي، "الديمقراطية والحركات السياسية الإسلامية"، مجلة "مدارك" العدد الثاني، بلا تاريخ.

[18] تجدر الإشارة إلى أن دارسي الأحزاب يشكون من غياب شفافيّة الأحزاب في نشر نظمها الداخلية وعدد المنتمين إليها وطُرق تداول المناصب القيادية داخلها، علاوة على طُرق تمويلها وعلاقاتها الخارجيّة، وصولاً إلى آلية ترشيح أعضائها لعضوية مجلس النواب الاتحادي أو للمناصب في الحكومات الاتحادية والمحليّة.

نشأة ومعالم الأحزاب ما بعد 2003

أظهرت الأشهر الأولى التي أعقبت غزو العراق عام 2003 انفصالاً بين الأحزاب القادمة من الخارج والمواطنين العراقيين الذي عانوا من حصار دولي محكم، ومن نظام حديدي سيطر على وسائل الإعلام ومنع تسرّب المعلومات إليهم من الخارج. وقد اعترف عدد كبير من السياسيين بهذا الانفصال نتيجة القطيعة التي حصلت بين المعارضة المُلاحَقة من نظام البعث والمجتمع العراقي.[19] وقد سجّلت محافظة ميسان في 19 آب عام 2003 أولى الهجمات على المقار الحزبيّة في أولى بوادر انفصال المجتمع عن الأحزاب.[20]

كانت الأحزاب التي جاءت من الخارج تعاني ترهلاً كبيراً في بناها الداخليّة وبرامجها السياسيّة لعراق ما بعد سقوط نظام الحزب الواحد. فهذه الأحزاب كان تمارس عملها بشكل سريّ، والكثير منها عوّل على مقارعة نظام صدّام لالتفاف السكّان حوّلها. إلا أن هذا التعويل بدا خطّة قاصرة في بلاد أعادتها الحرب إلى عصر ما قبل الصناعي نتيجة للحروب المتكرّرة التي شهدتها، ما عنى انهياراً شبه شامل في البنى الاقتصادية.

كانت الأحزاب المنظمّة البارزة آنذاك هي كل من الحزب الشيوعي (علماني، تأسس عام 1934)، وحزب الدعوة الإسلامية (شيعي، تأسس عام 1958)، والحزب الإسلامي العراقي (سُّني، تأسس عام 1960). وكانت قيادات بعض هذه الأحزاب العريقة قد هيمنت على قرارها لأكثر من عقدين، وأغلبها لم يكن ملتزماً بعقد مؤتمر عام لاختيار قيادات جديدة.[21] بالمقابل، تواجدت قوى أخرى، والتي وإن كانت أقلّ تنظيماً، لكن لديها بُنية الحزب مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بقيادة آل الحكيم. كما وعادت أحزاب يقودها ويهمين على قرارها شخص واحد، مثل المؤتمر الوطني العراقي بقيادة أحمد الجلبي، وحركة الوفاق الوطني العراقي بقيادة أياد علاوي. إلى جانب ذلك، عادت بعض الحركات القوميّة واليسارية والمَلَكيّة وشكّلت أحزاباً. من جانبها، سارعت القوى والشخصيّات في الداخل إلى تجميع نفسها وأخذت تؤسس لنفسها كيانات سياسيّة، وبرز على وجه الخصوص التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر، وحزب الفضيلة بزعامة محمد اليعقوبي.

سارعت كل هذه الأحزاب إلى الاستيلاء على مرافق الدولة ومنازل ومقرات قيادات حزب البعث المنحل،[22] و"باتت مصطفّة (..) في جوار بعضها البعض، كما في متحف للتاريخ الطبيعي"، بحسب تعبير فالح عبد الجبار عام 2004، الذي

---

[19] "حقيقة العلاقة بين موفق الربيعي وبول بريمر | الجزء الثاني| وفي رواية أخرى"، قناة "التلفزيون العربي" على يوتيوب، تاريخ النشر 14 تشرين الأول 2019، تاريخ الزيارة 28 شباط 2021.

[20] "متظاهرون يقتحمون مبنى المحافظة ويتعرّضون لمقرات حزبيّة"، صحيفة "المدى" العدد 3، تاريخ النشر 19 آب 2003، تاريخ الزيارة 28 شباط 2021.

[21] لم يلتزم الحزب الشيوعي في عقد مؤتمراته بشكل دوري إلا بدءاً من عام 1993. وقد سيطر حميد مجيد موسى على رئاسة الحزب (السكرتير العام للحزب) بين عام 1993 وحتّى عام 2016، راجع الموقع الرسمي للحزب الشيوعي العراقي. وراجع أيضاً: عمار الكعبي، "الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية العراقية (حوارات مع ذوي الشأن)"، مجلة "مدارك"، العدد الثاني، بلا تاريخ.
أما حزب الدعوة، فمنذ تأسيسه وحتّى عام 2007، لم يكن نظامه يتضمّن منصب الأمين العام، وقد تكررت أسماء قيادية داخل الحزب هيمنت على قراره وذلك بين أعوام 1979 وحتّى عام 2007 مثل الشيخ محمد مهدي الآصفي، وإبراهيم الجعفري وعلي الأديب، ومنذ عام 2007 عندما قرّر الحزب استحداث منصب الأمين العام، هيمن نوري المالكي على قيادة حزب الدعوة. راجع: علي المؤمن، "من الشروق الى السطوع .. حزب الدعوة وإشكاليات التأسيس والإنتشار والسلطة"، موقع "المثقف" نشر بتاريخ 16 آب 2011، تاريخ الزيارة 4 آذار 2021. وانظر أيضاً: عادل رؤوف، "حزب الدعوة الإسلامية المسيرة والفكر والحركي"، مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق، 1999؛ حسن شبّر، "حزب الدعوة الاسلامية: بحث وثائقي في مسيرة الدعوة" العارف للمطبوعات، 2009.
أما الحزب الإسلامي العراقي، فمنذ عام 1960 وحتّى عام 2020، فقد هيمن على مناصب الأمانة العامة ونائبيها فيه 9 شخصيّات فقط – راجع موقع الحزب.

[22] محمد صباح، "مسؤولون مطلعون: الدولة تملك 600 ألف عقار.. 60 % مستحوذ عليها بلا عقود!"، صحيفة "المدى"، تاريخ النشر10 تشرين الثاني 2020، تاريخ الزيارة 16 آذار 2021. انظر أيضاً: وسام البازي، " العراق، الأحزاب تُسيطر على عقارات الدولة.. الملف يُفتح من جديد"، موقع "الحل"، تاريخ النشر 21 أيار 2020، تاريخ الزيارة 16 آذار 2021.

شخّص مبكراً كثرة الأحزاب والحركات مقابل قلة نفوذ الأيديولوجيات.[23] من هنا، وبدلًا من إيجاد برامجَ لعراق ما بعد الحرب الذي شهد انهياراً شاملاً للدولة وعانى من تفكّك البنية الاجتماعيّة، فقد أخذت جلّ الأحزاب تتشكّل على أسس طائفية وأثنية وقومية. وبطبيعة الحال، فإن هذه الأحزاب والتحالفات ليست صوانيّة راسخة، إذ شهدت انقساماً بين أعضائها لتمثيلها سياسياً، ما حدا مثلاً بأقليّة مثل أبناء الديانة المسيحية التي لا يتعدّى أفرادها الـ500 ألف نسمة، إلى تشكيل أكثر من 17 حزباً؛[24] ما جعل أغلب الأحزاب التي ظهرت مجرد تجمعات كرتونية لا يزيد عدد أعضائها على أعداد موظفي مكاتبها.[25]

إلى جانب ذلك، شهدت الأحزاب السنية والشيعية على حدّ سواء انقسامات واسعة فيما بينها، إذ شهد حزب الدعوة انشقاقات أدت إلى تشكيل حركة الدعوة الإسلامية بزعامة عز الدين سليم الذي اغتيل عام 2004، وحزب الدعوة تنظيم العراق-الداخل بزعامة عبد الكريم العنزي، وحزب الدعوة تنظيم العراق بقيادة خضير الخزاعي. كما شكّل إبراهيم الجعفري "تيار الإصلاح الوطني" بعد إبعاده من الترشّح لرئاسة مجلس الوزراء. وشهد الدعوة انقساماً واضحاً عام 2018 عندما خاض نوري المالكي وحيدر العبادي الانتخابات بأسماء وعناوين منفصلة عن الحزب، إذ شكّل حيدر العبادي تحالف النصر معلناً بعدها استقالته من الحزب في ما دعاه إلى "ضخ دماء جديدة" فيه وتجديد قيادته وهيكليته. بمقابل ذلك اتُّهم نوري المالكي الذي يقود تحالفاً باسم دولة القانون بعد المؤتمر العام للحزب في 2019 بالاستفراد بالحزب وقراراته.[26] ويُعيد منظرون في حزب الدعوة هذه الانشقاقات إلى الخلافات الداخليّة داخل الحزب على الوصول إلى المناصب سواء كانت في إطار الحزب ذاته أو في الوصول إلى السلطة، كما ويشيرون إلى عدم وجود قواعد حزبيّة لإدارة الخلافات داخل حزب الدعوة.[27]

ولا تقلّ الانقسامات الداخلية في المجلس الإسلامي الأعلى عنها في حزب الدعوة، الذي احتكر آل الحكيم محمد باقر وعبد العزيز وعمار القيادة فيه لأنفسهم بالتوريث، بينما شهدت الشورى (وهي المكتب السياسي) تغييراً في بعض الأحيان. وشهد المجلس انشقاقات عديدة داخله نتيجة للتفرد بالقرار، أو لخلافات بشأن العلاقة مع إيران التي تأسس المجلس الأعلى في الثمانينات على أرضها. بداية، انسحب هادي العامري بمنظمة بدر التي كانت بالأساس فصيل مسلح وقالت إنها تخلّت عن سلاحها لكنها عاودت الظهور بقّوة أثناء قتال تنظيم الدولة الإسلامية المعروف بـ"داعش"، وانشقّ بعدها باقر جبر الزبيدي ومن ثم جلال الدين الصغير، وأخيراً انشق عمار الحكيم، الذي قاد المجلس بنفسه، وأسس تيار الحكمة. أما المؤتمر الوطني فقد شهد عقب وفاة مؤسسه أحمد الجلبي، انشقاق انتفاض قنبر، بينما تزعم آراس حبيب زعامة الحزب خلال مؤتمر عام شكلي. وكذا الأمر بالنسبة لحزب الفضيلة حيث انشق أمينه العام السابق نديم الجابري.

بدوره، يحتفظ التيّار الصدري، الذي يقوده مقتدى الصدر بفردية مطلقة في واحدة من أكثر الانشقاقات إثارة. فالتيار تأسس على مستويين، عسكري لقتال قوات الاحتلال الأمريكي، وسياسي للمشاركة بالعمليّة السياسية بعد عام 2003. ونتيجة لذلك، فإن التيار الصدري شهد انشقاقات عن ميليشيا جيش المهدي ولواء اليوم الموعود، كما أن أغلب الميليشيات المنتشرة اليوم في العراق كانت تقاتل في هاتين الميليشيتين التابعتين للصدر. وقامت الميلشيات التي انشقت باتباع نهج الصدر نفسه بمحاولة السيطرة على الخطين الأمني والسياسي، مثل عصائب أهل الحق بقيادة قيس الخزعلي التي شكّلت

---

[23] فالح عبد الجبار، "عراق غامض المآلات مُقلق، لكن البعث... لن يعود"، موقع "الحوار المتمدن"، تاريخ النشر 17 كانون الأول 2004، تاريخ الزيارة 3 شباط 2021.

[24] مقابلة مع جوزيف صليوا، النائب السابق عن المكون المسيحي، بتاريخ 9 آذار 2021.

[25] هاني إلياس الحديثي، "أحزاب العراق.. نشأتها ودورها في تشكيل المستقبل"، موقع "الجزيرة"، تاريخ النشر 3 تشرين الأول 2004، تاريخ الزيارة 2 آذار 2021.

[26] خلود العامري، "لماذا انسحب العبادي من حزب الدعوة العراقي... وما علاقة المالكي؟"، موقع "اندبندنت عربية"، تاريخ النشر 31 أيار 2019، تاريخ الزيارة 15 آذار 2021.

[27] مقابلة مع محمد عبد الجبار الشبوط، عضو حزب "الدعوة" السابق وأحد مفكريه، بتاريخ 3 شباط 2021.

كتلة في البرلمان الاتحادي، وحركة العراق الإسلامية التي يقودها شبل الزيدي، وكتائب سيد الشهداء بقيادة فالح الخزعلي، وحزب الله الأوفياء بقيادة حيدر الغراوي.

أما بالنسبة للأحزاب السُنّية، فقد شهد الحزب الإسلامي، وهو فرع "الإخوان المسلمين" في العراق إلا أنه أقلّ انضباط تنظيمياً عن حركات الإخوان في منطقة الشرق الأوسط، انشقاقات واستقالات نتيجة لتدخلات خارجيّة وتأثيرات على أعضائه. إذ خاض سليم الجبوري انتخابات 2018 تحت عنوان "التجمع المدني للإصلاح" بأموال - حسب ما سُرِّب - قطرية وبتأثير إيراني،[28] بينما خاضت قيادات أخرى الانتخابات منفردة أو بأحزاب جديدة في عدد من المحافظات، مثل محمد إقبال في نينوى، وصهيب الراوي في الانبار، وقاد الحزب بنفسه الانتخابات بجناحه الرئيس بقيادة أياد السامرائي.

ويظهر من هذه المراجعة القصيرة، أن الانشقاقات داخل الأحزاب لا تشكّل مؤشراً لانفصال دائم من الحزب المنشق عن الحزب الأم، إذ دائماً ما يخوض المنشقون الانتخابات في تحالف انتخابي واحد مع أحزابهم الأم، أو أنهم يعاودون الالتئام في تحالف داخل البرلمان بعد ظهور نتائج الانتخابات. والانتخابات تعني قياس أحجام الأحزاب وقوّتها في البرلمان، كما تعني، بالنسبة للمنشقين والأحزاب الأم، سهولة التفاوض على المناصب الوزارية والحكومية، وهنا بالتحديد تبرز "المحاصصة" بشكلها السياسي والطائفي.

وإزاء ازدياد عدد الأحزاب، فقد تصاعد الخلاف بينها حول شكل الدولة وقوانينها، والذي لم يكن ما بين أحزاب الخارج والداخل فحسب، وإنما بين هذه جميعها. إذ أن الأحزاب التي عقدت مؤتمرات في الخارج قبيل إسقاط النظام واتفقت مبدئياً على النقاط الأساسية لشكل النظام ما بعد سقوطه، عادت لتشهد انقساماً وصراعاً على التعامل مع القوات الأجنبية التي أسقطت نظام صدّام حسين، ومواجهة آثار البعث. وتفاقم الخلاف أكثر بشأن شكل النظام، فيما إذا كان يجب أن يكون مركزيّاً أم فيدرالياً، رئاسياً أم برلمانياً؛ هذا علاوة على الأجندات الطائفية والاثنية والعلاقة التبعية بدول الجوار.[29] وقد أدى تأجيل التعامل مع قضايا أساسية مثل وضع قواعد لعلاقة السلطة الاتحادية بإقليم كردستان وترسيم حدود المناطق المتنازع عليها بين الجانبين إلى توتر العلاقة حتّى الآن بين الطرفين،[30] كذلك أدّى تهميش طائفة السنّة واعتبارها من قبل الأحزاب الشيعية طائفة مناصرة للنظام السابق، إلى حدوث أزمات أدّت إلى حرب أهليّة بين أعوام 2006 و2008، وأدت كذلك إلى احتلال تنظيم "داعش" لثلث مساحة العراق عام 2014.[31] وظلّ احتفاظ الأحزاب الشيعية بالميليشيات والسلاح محرك دائم لزعزعة السلم الأهلي. وفي الواقع، شملت بعض الاقتراحات المبكّرة حلولاً لادولتيّة للأحزاب، فلقد اقتُرح عام 2003 تشكيل ميليشيات حزبيّة لإعادة الأمن[32] بدلًا من الضغط لتشكيل جيش وشرطة وطنيين.

نتيجة لكل هذا، أظهرت المرويّات اليومية للعراقيين حالة من الحنق على تكاثر الأحزاب والنفور منها منذ وقت مبكر. وذاع في عام 2007 مقطع قصيدة باللهجة العاميّة على نطاق واسع بين العراقيين، رددت "هواي أحزاب وشوية الحياطين"؛ ما يعني انتقاد الانتشار الكبير للأحزاب ودعاياتها في الشوارع وعلى الجدران بينما لم يشهد العراق إعماراً يُذكر لتتحمّل جُدرانه كُثرة الدعايات الحزبيّة وشعاراتها، بل وأخذ العراق ينحدر إلى أحداث دمويّة منها اندلاع الحرب الأهليّة التي سبق ذكرها. ويمكن التكهن بأن القصيدة كانت نتاج عمليّتي اقتراع شهدها العراق، الأولى في كانون الثاني عام 2005 لانتخاب الجمعيّة الوطنية (البرلمان المؤقت) والتي شارك فيها أكثر من مئة حزب، والثانية كانت الانتخابات البرلمانيّة في

---

[28] حميد عبد الله، "مصادر: صفقة إيرانية قطرية لتحجيم نفوذ القوى العروبية"، صحيفة "أخبار الخليج"، 22 آب 2017، تاريخ الزيارة 15 آذار 2021 .

[29] سعد محيو، "شيعة العراق: عُرس أم مآتم؟!"، موقع "سويس إنفو"، تاريخ النشر 21 كانون الثاني 2005، تاريخ الزيارة 15 آذار 2021.

[30] رعد القادري، "الفيدرالية ومأزق العراق الدستوري"، ورقة بحثية ضمن برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تشاتام هاوس، تشرين الثاني 2020.

[31] رانج علاء الدين، "الطائفية والحوكمة ومستقبل العراق"، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة رقم 24، تشرين الأول 2018.

[32] "مجلس الحكم يشكل ميليشيات حزبية لمواجهة المقاومة العراقية"، موقع "دنيا الوطن"، تاريخ النشر 4 كانون الأول 2003، تاريخ الزيارة 2 آذار 2021.

كانون الأول عام 2005 للتصويت على أوّل برلمان عراقي مُنتخب، بمشاركة 307 كيانات سياسية، بينها 19 ائتلافاً قدمت 996 قائمة انتخابية.[33]

في الواقع، إن أزمة المجتمع مع الأحزاب السياسيّة منذ عام 2003 هي أزمة مركبّة ولها أسباب مختلفة. يعود السبّب الرئيسي إلى انعدام التعدديّة الحزبيّة في العراق منذ نهاية ستينيات القرن الماضي، وقد أدى وصول حزب البعث إلى السلطة عام 1968 ومن ثم إمساك صدّام حسين بزمام الحكم عام 1979، إلى تحوّل النظام في العراق إلى نظام شمولي وبالتالي إلى موت الحياة السياسيّة. وحدثت قطيعة اجتماعية مع الحياة السياسيّة والتنظيم الحزبي تحت ظلّ دولة الحزب الواحد. في هذه الأثناء، لم تكن الأحزاب العراقيّة في المنفى على ما يبدو واعيّة لانقطاعها عن المجتمع، ولم يكن لديها استراتيجيات لبناء حياة سياسيّة تعدديّة. كما زاد على ذلك استراتيجية إدارة الاحتلال الأمريكي والقوانين التي أصدرتها والتي حوّلت الوصول إلى السلطة عبر مسالك طائفية وقوميّة، إذ لم يكن على الشخص أن يحمل برنامجاً لإنقاذ البلاد من أزماتها، بالقدر الذي يجب أن يكون مراعياً للتوازن الطائفي في البلاد. وتحفل مذكرات السياسيين العراقيين والمسؤولين الأمريكيين بعدد من النماذج بهذا الخصوص، ولا ينفي أياد علاوي، على سبيل المثال، انه اختير على أساس انحداره من طائفة الشيعة، بالرغم من كونه علماني،[34] ويروي بول بريمر أن تحرّكاته لإيجاد ممثلين عن العراقيين كانت تتلخّص بـ"التوازن الطائفي".[35]

القوانين الناظمة

نُظّمت الحياة السياسيّة في العراق عقب الاحتلال الأمريكي في 2003 وفقاً لأمر سلطة الاحتلال رقم 92 عام 2004، ومن ثم وفقاً لقانون رقم 97 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر، والذي نظّم، بدوره، عمل الأحزاب.[36] وعانى القانون من قصورٍ كبير، إذ أنه لم يُعدّ لغرض تنظيم الأحزاب وأنظمتها الداخليّة، وإنما فُصّل لتنظيم عمليّات مشاركة القوى السياسيّة في الانتخابات البرلمانية والمحليّة. وعلى هذا الأساس، فإن القانون لم يتناول الحياة الديمقراطيّة وتداول المناصب داخل الأحزاب بشكل تفصيلي، ولم يُولِ أي اهميّة للديمقراطيّة في تداول المناصب داخل الأحزاب، ولا عمليّة تنظيم الانتماء إليها، ولم يحدد بشكل حاسم مسالك تمويل الأحزاب وما هو المال الممنوع الحصول عليه أو ذلك المسموح به، كما أنه لم يُحدّد في أي من مفاصله علاقة الأحزاب بالدولة. وقد استمرّ العمل بالقانون رقم 97 لأكثر من 11 عاماً، وأجرى العراق 6 عمليّات اقتراع (ثلاث انتخابات برلمانية وثلاث انتخابات محليّة) وفقاً لهذا القانون.

إن القوانين التي أقرّتها إدارة الاحتلال الأمريكي كانت متناقضة مع رؤيتها للعراق، فقد شكّكت الإدارة الأمريكية بأحزاب المعارضة لأعوام طويلة نتيجة لعدم ملائمة أيدولوجيا الأخيرة للأنظمة الديمقراطيّة.[37] فالأحزاب والقوى الإسلامية تمتلك أفكاراً عابرة للدولة الوطنيّة، وكذا الحال مع الحزب الشيوعي، وهذه القوى والأحزاب هي عماد المعارضة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه القوى والأحزاب لم تشارك، إلا في حالة الحزب الشيوعي، في السلطة، إذ لطالما كان عملها وتنظيمها سريّاً. وأقرّ بول بريمر بهذه المسائل الشائكة، واعتبر في أكثر من مفصل في مذكراته، بصعوبة تسليم السلطة للعراقيين وإجراء انتخابات من دون وجود مجتمع مدني وأحزاب سياسيّة.[38]

---

[33] "عام الديمقراطية في العراق: العراقيون يتوجهون الى صناديق الاقتراع ثلاث مرات.. والعالم ينحني لشجاعة الشعب"، صحيفة "المدى"، العدد (11-569)، تاريخ النشر 29 كانون الاول 2005، تاريخ الزيارة 28 شباط 2021.

[34] معد فياض، "في حقل الألغام (الحلقة الثالثة)... "الشرق الأوسط" تنشر مذكرات أول رئيس للحكومة العراقية بعد سقوط صدام"، صحيفة "الشرق الأوسط"، تاريخ النشر 26 أيار 2013، تاريخ الزيارة 20 آذار 2021.

[35] بول بريمر، "عام قضيته في العراق/ النضال لبناء غد مرجو"، الفصل الرابع، دار الكتاب العربي، لبنان 2006.

[36] بشار حسن يوسف وسحر محمد نجيب، "تطور قانون الأحزاب السياسي في العراق"، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 12، العدد 2012، 54.

[37] "اللقاء الثاني مع احمد الجلبي واسرار المعارضة في شهادات للتاريخ مع د. حميد عبدالله"، قناة "حميد عبد الله" على موقع يوتيوب، أجريت المقابلة بتاريخ 25 أيار 2014.

[38] بول بريمر، مصدر سابق، انظر الهامش 35، الصفحات 119، 114، 30، 20.

بيد أن سلطة الاحتلال الأمريكي، نظّمت الحياة السياسية، والحزبية على وجه التحديد، في نهاية الأمر، بقوانين مهلهلة وأُنيط بالمفوضيّة العليا المستقلة للانتخابات -وهي مؤسسة مستقلة وفقاً للدستور العراقي إلا أنّها لم تسلم من المحاصصة الطائفية والحزبية، وجرى تعيين أعضائها بالتوافق بين الأحزاب والقوى الرئيسية: شيعة، كرد، سنة- تطبيق القانون وبإصدار لوائح تنظيمية لعملها. وأصبح القانون رقم 97، والحال هذه، بالنسبة للقوى السياسيّة التي ما لبثت تشارك بالسلطة بقوّة منذ أوّل انتخابات عام 2005، بمثابة حبل نجاة لإبعادها عن المحاسبة. وبالإضافة إلى هيمنتها على مفوضيّة الانتخابات سياسياً، وهو ما يعني عدم محاسبة الأحزاب على مخالفاتها، فإن الأحزاب استغلت ثغرات هذا القانون لارتكاب شتّى المخالفات، وعلى رأسها المالية والدعائية، وكذلك الأمنية من خلال تنامي الفصائل المسلّحة، من ثم تحوّل هذه الفصائل (كما نبين لاحقاً) إلى العمل السياسي من دون أن تتخلّى عن سلاحها.

وكان يُنتظر من أوّل برلمان منتخب في العراق، والذي شرع بجلساته عام 2005، أن يُقرّ قانوناً لتنظيم عمل الأحزاب، خاصّة في ظلّ الأحزاب الكثيرة التي انتشرت والتي مارست مخالفات كبيرة، مثل إقامة الحملات الانتخابية في مؤسسات الدولة المدنيّة ودور العبادة، واستعمال موارد الدولة الماديّة (مثل العجلات والمطابع)، والموارد المالية لتقديم الرشا للمواطنين، واستخدام الخطابات الطائفية، فضلاً عن استخدام السلاح والتهديد في بعض المناطق. لكن هذه المخالفات لم تحرّك أعضاء البرلمان لتشريع قانون ينظّم العمل الحزبي.

وبإلقاء نظرة على مسار قانون الأحزاب والجدل الذي رافقه، يمكن فهم استماتة الأحزاب الكبيرة للإفلات من أي قانون لتنظيم عملها، أو محاولاتها للدفع لإقرار قانون يتماهى مع أجنداتها. لقد بدأت مناقشة إقرار قانون للأحزاب في البرلمان عام 2008،[39] إلا أن القانون نُسي تماماً، وما فتئ أن عاد الحديث عن القانون في عاميّ 2011 و2012.[40] وأعدّ مجلس الوزراء الذي كان يقوده رئيس مجلس الوزراء الأسبق نوري المالكي مشروع قانون يُتيح للحكومة الهيمنة على عمل الأحزاب، ولا سيما في ما يتعلق بتراخيصها ومراقبتها وذلك من خلال وزارة العدل.[41] وكان المالكي آنذاك يُمثّل دكتاتورية صاعدة، وهو ما أثار خشية الأحزاب من نواياه اتجاههم، الأمر الذي أدى إلى تأجيل الحديث عن القانون في نهاية المطاف.

وقد أدّت مخالفة الأحزاب المستمرة للقوانين إلى استياء كبير في المجتمع العراقي، وما فتئ يزداد الانتقاد للأحزاب بوصفها مهيمنة على السلطة وخاطفة لقرار الدولة، وعلى هذا الأساس تبنّى المتظاهرون في الاحتجاجات الواسعة التي شهدها العراق عام 2015 مطلب إقرار قانون الأحزاب[42] كواحد من مطالبهم، ما أجبر البرلمان إلى المسارعة بقراءة القانون للتصويت عليه بناء على ضغط الشارع. وكشفت بعض نقاشات لنواب في البرلمان بشأن القانون، إهمال القضايا التنظيمية الداخليّة للأحزاب، والتركيز على قضايا أخرى مثل العلاقات الخارجيّة للأحزاب والتمويل واستحواذ الأحزاب على المقار التابعة للدولة. وبرزت خلافات بين اللجان البرلمانية، صحبتها مطالب بتأجيل التصويت على القانون؛ ما حدا بسليم الجبوري، رئيس البرلمان آنذاك، إلى القول أن "الأحزاب دائماً تخاف من قانون الأحزاب الذي ينظمها".[43]

---

[39] "البرلمان العراقي يصوت قريباً على قانون الأحزاب"، صحيفة "البيان"، تاريخ النشر 20 أيار 2008، تاريخ الزيارة 7 آذار 2021.

[40] "الأحزاب العراقية الكبرى ليست ميّالة لتشريع قانون الأحزاب"، صحيفة "البيان"، تاريخ النشر 2 تشرين الأول 2011، تاريخ الزيارة 7 آذار 2021. انظر أيضاً: ""دولة القانون" يستبعد إقرار قانون الاحزاب قريباً"، صحيفة "البيان"، تاريخ النشر 10 آب 2012، تاريخ الزيارة 7 آذار 2021.

[41] "العراق: الأحزاب السياسية حاضرة وقانونها غائب"، موقع "DW"، تاريخ النشر 20 كانون الأول 2013، تاريخ الزيارة 7 آذار 2021.

[42] "البرلمان العراقي يقر قانون الأحزاب"، موقع "الجزيرة نت"، تاريخ النشر 27 آب 2015، تاريخ الزيارة 7 آذار 2021.

[43] محضر جلسة البرلمان العراقي رقم (14) بتاريخ 17 آب 2015 على موقع "البرلمان"، تاريخ الزيارة 7 آذار 2021.

إشكالات القانون وتطبيقه

أقرّ البرلمان العراقي قانون الأحزاب السياسية[44] في آب 2015، أي بعد عام من سيطرة "داعش" على نحو ثلث مساحة العراق. وعلّل البرلمان أسباب إقرار القانون بـ"متطلبات الحياة السياسية الجديدة والتحول الديمقراطي، ولغرض تنظيم الإطار القانوني لعمل الاحزاب السياسية على أسس وطنية ديمقراطية تضمن التعددية السياسية وتحقق مشاركة أوسع في الشؤون العامة".[45]

وفي الواقع، جاء توقيت إقرار القانون في لحظة مفصليّة من تاريخ العراق، إذ لم يكن تنظيم "داعش" هو التهديد الوحيد للدولة، وإنما أيضاً بروز الفصائل المسلّحة التي أخذت تقاتل "داعش". وهذه الفصائل، وإن طغت عليها الصبغة الشيعية، إلا أن عدداً كبيراً منها كان من طوائف وديانات أخرى مثل السّنة والمسيحيين والايزديين.[46] وإذا كانت بعض هذه الفصائل تأخذ أوامرها من مراجع عراقيّة مثل الفصائل التابعة للعتبات الشيعية وفصائل مقتدى الصدر، إلا أن فصائل أخرى كانت تُدين بولاء كامل لجمهورية إيران الإسلامية.[47]

ويُشدّد القانون على تنظيم موضوع الفصائل المسلّحة، إذ أن بنوده الرئيسية هدفت إلى منع الأحزاب السياسية، من جملة أمور أخرى، من إنشاء ميليشيات ومشاركة الفصائل المسلحة في العمل في السياسة. كما منع القانون ترخيص الأحزاب التي تنتهج التعصب الطائفي أو العرقي أو القومي، وألزم القانون القوى السياسيّة بالكشف عن مصادر تمويلها وممتلكاتها ومنع الأحزاب من تلقي "تبرعات مرسلة من أشخاص أو تنظيمات أو دول أجنبية".[48]

ومع ذلك، فقد ظلّت تفسيرات بعض البنود بلا سند قانوني، مثل عدم ترخيص الأحزاب التي تنتهج التعصب الطائفي أو العرقي أو القومي، إذ ليس في القوانين العراقيّة أي تعريف لمعنى التعصب.[49] كما أنه من غير الواضح إذا ما كان القانون يسمح بتشكيل أحزاب على أساس طائفي أو عرقي أو قومي. ويحتوي القانون على تناقض بخصوص التمويل الخارجي، إذ تشير المادة 37(2) إلى أنه "تمنع كل التبرعات المرسلة من أشخاص أو دول أو تنظيمات أجنبية"، وتتناقض هذه المادة مع المادة 41(1) من القانون ذاته إذ أنها تجيز التمويل الخارجي شريطة موافقة دائرة شؤون الأحزاب في مفوضية الانتخابات.[50] وثمة تناقضاً آخر يتضمّنه القانون في جانب التمويل، إذ منعت المادة 34 الأحزاب السياسية من التجارة بقصد الربح فيما سمحت المادة 33 للأحزاب من تمويل نفسها من خلال "عوائد استثمار أموالها". ولم يحدّد القانون أي نسبة من شأنها أن تضمن تمثيل المرأة في أعضاء الحزب أو قيادته، وإنما نصّت المادة 11(1) "على أن يتم مراعاة التمثيل النسوي"، ما يتعارض مع نسبة "الكوتا" المُحدّدة بـ25 بالمئة من عدد مقاعد البرلمان.

---

44 تضمّن القانون رقم (36) إحدى وستين مادة.

45 قانون الاحزاب السياسية، رقم (36) لسنة 2015، الموقع الرسمي لـ"البرلمان العراقي"، تاريخ النشر 27 آب 2015، تاريخ الزيارة 7 آذار 2021.

46 هشام الهاشمي، "الخلاف الداخلي في هيئة الحشد الشعبي"، مركز صنع السلام، تاريخ النشر 1 تموز 2020، تاريخ الزيارة 7 آذار 2021.

47 ريناد منصور وفالح عبد الجبّار، "الحشد الشعبي ومستقبل العراق"، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر 28 نيسان 2017، تاريخ الزيارة 7 آذار 2021.

48 قانون الأحزاب المادة 37 ثانياً – 2015 .

49 ميسون طه حسين وغني زغير عطية محمد، "قانون الاحزاب السياسية العراقي في ميزان الدستورية (دراسة تحليلية)"، مجلة كلية الدراسات القانونية، العدد السادس 2016.

50 رعد سامي التميمي، "قراءة في قانون الاحزاب السياسية والمعايير الدولية للديمقراطيات في العالم الفرص والتحديات"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2015.

ويواجه القانون منذ إقراره انتقادات كبيرة من المختصين في القانون وحتّى من بعض القوى السياسيّة، وطالبت دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية إجراء 12 تعديلاً على القانون،[51] وهي تعتقد أن الأوان قد آن لإجراء مثل هذه التعديلات.[52] وواجه القانون كذلك طعوناً في المحكمة الاتحادية العليا في العراق، لا سيما في البنود المتعلّقة بإناطة إصدار اللوائح التنظيمية للقانون بمجلس الوزراء، وكذلك بتخصيص الدولة مساعدات ماليّة للأحزاب من الموازنة العامة؛ يوزّع 80 بالمئة منها على الأحزاب المُمثّلة في البرلمان و20 بالمئة على الأحزاب خارجه. ويدُل كل هذا على أن المنطق الذي كُتب فيه قانون الأحزاب لعام 2015، هو منطق يرتأي بالأساس إشراك الأحزاب في الانتخابات فحسب، وذلك بمعزل عن أنظمتها أو دورها السياسي في المجتمع.

وفي وقت منح فيه قانون الأحزاب السياسية القائمة نافذة زمنية مدتها عام واحد للتكيف لقيود القانون، إلا أنّ مهمة مراقبة هذه الأحزاب قد تُركت لدائرة الأحزاب والتنظيمات السياسية، وهي جزء من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بدلاً من تأسيس هيئة صارمة تراقب عمل الأحزاب وتحاسبها وتصدر مخالفات ضد الأحزاب المخالفة. إذ أنه في حين أن مفوضيّة الانتخابات هي صاحبة القرار في ترخيص الأحزاب، إلا أن القانون لا يمنحها أي صلاحية لتجميد أو سحب إجازة الحزب إذا ما خالف القوانين أو التعليمات، إذ أنيطت هذه المهمّة بمحكمة الموضوع،[53] بناء على طلب أو توصية دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية في مفوضيّة الانتخابات.[54]

وفي الواقع، وبما أن مفوضية الانتخابات كانت خاضعة لنظام المحاصصة السياسي، فقد اتخذت التعيينات فيها على أسس طائفية ودينية رغم استقلالها المزعوم. وقد أدى ذلك إلى انتهاكات جسيمة لقانون الأحزاب لعام 2015، خاصة فيما يتعلق بغضّها النظر عن الأحزاب التي تمتلك ميليشيات، بالإضافة إلى منحها تصاريح للميليشيات القائمة لتشكيل أحزاباً السياسية، واستخدام المؤسسات الرسمية والمال العام لإستدراج الناخبين، وعدم مساءلة الأحزاب عن مصادر تمويلها؛ كما يبدو أيضاً أن دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية ليس لديها القدرة على مراقبة الأحزاب بشكل كامل، لانشغالها بالأساس بتنظيم عمليّات الاقتراع في العراق. فلا تمتلك مفوضيّة الانتخابات سوى 120 موظفاً للقيام بعمليّة تدقيق سير الأعضاء وأنظمة الأحزاب الداخليّة ودراستها ومعرفة إذا ما كان أيّاً منها يخالف القانون المُقر،[55] علاوة على دورها المهم، بأن تقوم بمراقبة أداء الأحزاب في وقت لاحق بعد تسجيلها والتأكد من أنها لا تخالف أحكام القانون، ولا سيما في مفاصل مهمّة مثل قضايا التمويل وتأسيس الفصائل المسلّحة.[56]

---

[51] محمد صباح، "المفوضية تقترح تعديل 12 مادة في قانون الأحزاب لتلافي ثغرات في التشريع"، صحيفة "المدى"، تاريخ النشر 24 شباط 2019، تاريخ الزيارة 13 شباط 2021.

[52] ردتّ دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسيّة في المفوضية العليا للانتخابات بأجوبة خطيّة على أسئلة الباحث بتاريخ 10 شباط 2021.

[53] محكمة الموضوع هي "الهيئة القضائية للانتخابات"، المشكّلة بموجب قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم 11 لسنة 2007 المعدل. انظر: قانون الأحزاب السياسية، رقم (36) لسنة 2015.

[54] رد خطي من دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسيّة في المفوضية العليا للانتخابات على أسئلة الباحث بتاريخ 10 شباط 2021.

[55] المصدر السابق.

[56] نتيجة لمطالبة المتظاهرين بمفوضية انتخابات مستقلة بعيداً عن التأثيرات السياسية، أقر مجلس النواب العراقي، في كانون الأول عام 2019، قانون مفوضية الانتخابات، الذي تم بموجبه تشكيل مجلس مفوضية من قضاة مستقلين. وفي 23 كانون الأول 2019 انتخب مجلس القضاء الأعلى سبعة قضاء لشغل مناصب اعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق. ورغم الاستقلالية البادية على المفوضيّة الجديدة للانتخابات، إلا أن انتقادات أيضاً وجهت لمجلس القضاء نتيجة لاعتماده على المحاصصة الطائفية في اختيار المفوضين، وإضافة إلى ذلك، فإن القوى السياسيّة تدخلت في فرض أشخاص في مناصب إدارية حساسة داخل المفوضية، فضلاً عن مدراء لمراكز اقتراع وموظفين فيها. انظر - أكثم سيف الدين وسلام الجاف، "مفوضية الانتخابات العراقية بدائرة الاتهام مجدداً: خاضعة لإرادات سياسية"، صحيفة "العربي الجديد" تاريخ النشر 24 أيار 2020، تاريخ الزيارة 17 آذار 2021؛ صلاح حسن بابان، "خياران لا ثالث لهما أمام الكاظمي.. ما حقيقة إجراء تغييرات سرية في مفوضية الانتخابات بالعراق؟ ولمصلحة من؟"، موقع "الجزيرة نت"، تاريخ النشر 18 كانون الثاني 2021، تاريخ الزيارة 17 آذار 2021.

البنية التنظيمية للأحزاب

إن قانون الأحزاب الذي أقرّ عام 2015 الذي أجبر الأحزاب إلى التكيّف مع بنوده، وإن بشكل صوري، دفع جميع الأحزاب (ما عدا البيت الوطني الذي يعتمد طريقة التصويت المباشر من قبل جميع الأعضاء) إلى اتخاذ الشكل اللينيني (نسبة إلى فلاديمير لينين)، أو بناء نموذج "لينيني هجين"، كخيار لبناء أنظمتها الداخلية. وتتبع الأحزاب اللينينية في نظامها الانتخابي سلسلة هرميّة تتمثّل بانتخاب المندوبين للمؤتمر العام، ليقوم المندوبون باختيار أعضاء المكتب السياسي، ومن ثم يقوم الأخير بانتخاب الأمين العام. وتسير الأحزاب الجديدة، في تنظيم نفسها، على خطى الأحزاب التاريخية الكبيرة المنظمّة، كما في حالة كل من الحزب الشيوعي وحزب الدعوة الإسلامية والحزب الإسلامي في العراق، ما يعني أنه لا يوجد ابتكارات تنظيمية لدى الأحزاب الجديدة إلا ما ندر.

لكن عملياً، فإن المؤتمرات الحزبيّة، باستثناء في حالات الأحزاب الثلاث الراسخة (الدعوة، الشيوعي، الإسلامي) لكونها تنتهج تنظيماً حديدياً، غالباً ما تكون شكليّة وتكون نتائج مؤتمراتها العامة، في حال عُقدت أصلاً بموعدها المُقرر، محسومة مسبقاً إما بأوامر رئيس الحزب أو باتفاق القيادات الكبيرة أو "ورثة" الحزب.[57] من هنا، فإن الكثير من الأحزاب تتأسس على ديكتاتورية فرديّة تخضع جميع الأعضاء لرئيس الحزب (مثل مقتدى الصدر، محمد اليعقوبي، أياد علاوي)، أو تخضع للعائلة الممسكة بزمام الحزب وقراره (مثل آل الحكيم، عائلة بارزاني -الحزب الديمقراطي الكردستاني، عائلة طالباني -الاتحاد الوطني الكردستاني)، وتدمج بعض الأحزاب المفهومين (مثل آل النجيفي).

وتُظهر الأحزاب أحياناً، تشابهاً حدّ التطابق في برامجها الداخليّة، ما يعني أن كتابة الكثير من البرامج لم ينتج لوضع ضوابط للحزب، وإنما لتلبيّة شروط دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية، التي تحتّم على الحزب عقد مؤتمر تأسيسي لانتخاب القيادة العامة للحزب، وكذلك التصويت على النظام الداخلي والبرنامج السياسي خلال فترة 90 يوم من تاريخ منح الحزب إجازة التأسيس. ويروي أحد السياسيين في مقابلة مع الباحث، وبشكل ساخر، أن "الأحزاب تسطو على البرنامج الحزبي من الانترنيت، إذ ليس لديها كادر لكتابة برنامج خاص"، ويضيف "ما فائدة كتابة برنامج للحزب في حال عدم القناعة بتطبيقه!".[58]

ويمتد هذا النهج الصوري الخالي من جوهر التمثيل الديموقراطي إلى المفصل الآخر المركزي لأي حزب حقيقي، ألا وهو العضوية في الأحزاب. إن دائرة شؤون الأحزاب تشترط عضوية 3 آلاف شخص في الحزب لمنحه الترخيص، لكن في الغالب، وكما أفاد مصدر في مفوضية الانتخابات، "تكون أسماء الأعضاء وهميّة، إذ يتم الحصول على وثائق الأعضاء من خلال شيوخ العشائر، وربما يكون مئات منهم فقط على علم بانتمائهم إلى الأحزاب"،[59] وهذا يعني أن الأحزاب لا تمتلك أعضاء حقيقين يؤمنون بها وبمبادئها. بطبيعة الحال، لا يسري هذا على جميع الأحزاب، لكن الكثير منها منخرط في هذه اللعبة، ما عدا الأحزاب الكبيرة التي تضع شروطاً صارمة وبيروقراطية للانتماء إليها، لا سيما الحزب الشيوعي وحزب الدعوة.

إلى جانب انعدام قاعدة اجتماعية حقيقية لها، فإن انفصال هذه الأحزاب عن المجتمع يظهر أيضاً من خلال التظاهرات والاحتفالات التي تقيمها، إذ أنها تُغري المواطنين لحضور فعالياتها من خلال توفير وجبات الطعام، وفي الكثير من الأحيان بمنحهم مبالغ بسيطة لضمان حضورهم. ويبقى مقتدى الصدر حالة منفردة، إذ أن الفعاليات التي يقيمها التيار الصدري يحضرها الآلاف، لكن هذا التيار لا يمنح عضوية، إذ أن أنصار الصدر يتبعونه باعتباره زعيماً روحياً.[60]

---

[57] استقيت هذه المعلومات من حوارات أجراها الباحث مع أربع أعضاء أحزاب مختلفة خلال شهريّ كانون الثاني وشباط عام 2021.

[58] مقابلة مع سياسي عراقي رفض الإشارة إلى اسمه أو اسم الحزب الذي ينتمي إليه، بتاريخ 3 آذار 2021.

[59] مقابلة مع موظف في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، رفض الإشارة إلى اسمه، بتاريخ 17 شباط 2021.

[60] يشرح ضياء الأسدي، القيادي في التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر، آليات اتخاذ القرار داخل التيار وعلاقة جمهور التيار بالصدر: "هناك ثلاث مستويات مختلفة في حركتنا. فهناك مقتدى، القائد، وهناك "النخبة" (وإن كنت لا أحبذ هذا الوصف، فنحن بالأحرى وسطاء،

مما تقدم يمكن القول إن ثمة نمطي تفكير لدى الأحزاب حيال مسألة الديموقراطية الداخلية أو في مستهل الحياة السياسية عامة، وهما اليأس والانكار. ويظهر اليأس جلياً في ردّ عدد من السياسيين عند سؤالي لهم في المقابلات بخصوص الديمقراطية داخل الأحزاب بجملة تعجبيّة، "وين أكو!" بمعنى "هل يوجد حقّاً!"، ويظهر لدى هؤلاء يأس من أي تحوّل في طريقة تنظيم الأحزاب لنفسها. ورمى بعضهم باللوم على المجتمع العراقي الذي "يقدّس" الأشخاص ولا يعير اهتماماً للتنظيم والممارسة الديمقراطية، وهم، على هذا الأساس، يعتقدون أن هيمنة العائلات والأفراد تطغيان على الأحزاب نتيجة لحصول الأخير على دعم اجتماعي، وأن نمط الأحزاب القائم والمشاكل التي تعانيها، بالتالي، هما صنيعة المجتمع العراقي. لكن هؤلاء، جميعهم، تملصّوا من الإجابة عن مواجهتهم بأن المجتمع العراقي ليس عضواً داخل الحزب، وأنه ليس بإمكانه تسيير الأحزاب، وأن مسؤولية استقامة الأحزاب هي من خلال إلزام الأعضاء لقادتهم بممارسة الآليات الديمقراطية وتعديل الأنظمة الداخلية بما يتلائم مع الحياة الديمقراطيّة. وقد أكد عدد من أعضاء الأحزاب استقالاتهم من الحزب نتيجة للتظاهرات الأخيرة التي أثبتت، بحسب قولهم، انفصال الأحزاب عن المجتمع، وعدم قدرة الأحزاب على التكيّف مع مطالب الشارع والممارسة الديمقراطية.[61]

بالمقابل، برز نمط من قادة وأعضاء الأحزاب ينكرون المشكلات التي تعانيها أحزابهم، واكتفى عدد من قادة الأحزاب بتأكيد "الشكل الديمقراطي" الذي يُدار الحزب على أساسه، وذلك حتّى مع تأخّر إجراء المؤتمر العام، وتكرار الأسماء نفسها في القيادة، وعدم منافسة أعضاء جدد على القيادة، وحتّى في حال هيمنة عائلة ما على قرار الحزب. بينما برهن بعض الأعضاء وجود الديمقراطية داخل الأحزاب من خلال حريّتهم بالمناقشة وإبداء آرائهم، لكنهم رأوا أن المشاركة في صنع القرار تظلّ قضيّة بعيدة المنال بالنسبة لهم.

الهيمنة على السلطة والمجتمع بالمال

لقد توغّلت الأحزاب، تحديداً الكبيرة منها، بشكل عميق داخل الدولة، سواء على المستوى المالي أو القانوني. والمال في العراق هو بوابة للنفوذ السياسي، أما القانون فهو منفذ للهيمنة على الدولة وقرارها وإدامة نظامها وفق نهج معين. وسيركز هذا الجزء على هيمنة الأحزاب عن طريق المال على العملية السياسية التي من المفترض أن تكون ديموقراطية، سواء من خلال تعامل الأحزاب مع المجتمع أو فيما بينها. إذ يُوظف المال السياسي في العلاقات بين الأحزاب وداخلها، فلتمرير قانون أو لتنصيب وزير أو مسؤول لصالح حزب ما في البرلمان، تقدم رِشاً للنواب لضمان الحصول على أصوات كافيّة.[62] وللحصول على منصب في الحكومة لعضو في حزب، يقوم المرشّح بتقديم رِشاً أو ضمانات ماليّة على شكل عقود حكوميّة لإبرازه مرشحاً وحيداً عن الحزب للمنصب.[63]

ومستشارون مدنيون، مثلي) وهناك المناصرون الذين يثقون به ثقة كاملة. فلم يكن بحاجة أن يستطلع رأيهم أو يفاوضهم، لأنهم سيتبعونه مهما كان القرار الذي سيتخذه. في بعض الأحيان، نحن المستشارين نجتمع معه ونتفاوض لنريه السبل المختلفة الممكنة، ولكنه يختار الاتجاه الذي سنسلكه بنفسه. قبل اتخاذ أي قرار، يستشير مقتدى مقربيه في العراق وفي خارج البلاد" – مستقى من "العراق: هل تحول مقتدى الصدر وحركته إلى الكفاح ضد الطائفية؟"، موقع Orient XXI، تاريخ النشر 21 حزيران 2018، تاريخ الزيارة بتاريخ 17 شباط 2021.

[61] مقابلة مع أربع أعضاء أحزاب مختلفة خلال شهريّ كانون الثاني وشباط عام 2021.

[62] "نائب يكشف أسعار شراء مواقف نواب البرلمان العراقي (شاهد)"، موقع "عربي 21"، تاريخ النشر 28 تشرين الثاني 2018، تاريخ الزيارة 15 آذار 2021. انظر أيضاً: "ما حقيقة اتهامات بيع المناصب القيادية في العراق؟"، موقع قناة "العربية"، تاريخ النشر 14 أيلول 2018، تاريخ الزيارة 15 آذار 2021.

[63] "بازار "بيع وشراء" مناصب في العراق رغم التظاهرات المنددة بالفساد"، موقع قناة "فرانس 24"، تاريخ 21 شباط 2020، تاريخ الزيارة 15 آذار 2021.

ولا يتسع الحديث هنا عن تفصيل صفقات الفساد المعروفة،[64] لكن يجدر الوقوف على بعضها وخصوصاً تلك التي تتعلق بالبنى والديناميكيات الداخلية للأحزاب، وأبرزها "اللجان الاقتصادية" التي ابتكرتها الأحزاب للهيمنة على المال العام. غالباً ما تتكوّن هذه اللجان من أشخاص مقرّبين من رئيس الحزب أو التحالف السياسي، وهؤلاء يقومون بمراقبة الوزراء في الوزارات التي أصبحت من حصّة الحزب، ويدرسون العقود والمشاريع التي تعتزم الوزارة تنفيذها، وتقوم بالاتفاق مع الشركة المنفذة على نسبة محددة من مبلغ العقد التي يجب أن يحصل عليها الحزب.[65] وعلى الرغم من الطابع التنظيمي للجان الاقتصادية داخل الأحزاب، إلا أنها مخالفة للقانون تماماً. وتعلم أغلب المؤسسات الرقابيّة على الأحزاب، وعلى رأسها مفوضية الانتخابات، بوجود هذه اللجان إذ تتردّد سيرتها في الإعلام، وحتّى أن هيئة النزاهة شكت من هيمنتها على مؤسسات الدولة لكنها لم تستطع إيقافها.[66]

وتكاد الأحزاب تتدخل في أي مفصل يدر مالاً وتُسجّل آثارها في جميع ملفات الفساد الكبيرة. وغالباً ما تذهب الأموال المستحصلة من عمليات الفساد إلى قيادات الحزب والأعضاء المتعاونين، لكنها تستخدم كذلك للتقرّب من المجتمعات الأكثر فقراً للحصول على أصواتها خلال الحملات الانتخابية. هكذا يستعمل المال المستحصل من موارد الدولة بطرق غير شرعيّة لاستمالة الناخبين الأكثر عوزاً، عبر توزيع الأغطية والدجاج المشوي والبطاطا على هؤلاء.[67] كما يتمثل استخدام المال لاستمالة السكان بقيام النواب الذين فشلوا في تمثيل مناطقهم ومجتمعاهم، ومن أجل إعادة انتخابهم، بتعبيد الطرق للمناطق غير المتوفر فيها الخدمات الأساسية لرشوة السكّان. وقد برزت مصطلحات شعبية ساخرة أُطلقت على هؤلاء النواب، مثل "نواب السبيس" و"نواب التبليط"،[68] الذين عادة ما يُعاد انتخابهم لحاجة السكّان إلى الخدمات الأساسية بأي طريقة كانت.

وفاقم كلّ ذلك الاقتصاد الريعي وانتشار الفساد على نطاق واسع، إذ حوّل الريع النفطي الأحزاب إلى مؤسسات نهّابة لموارد الدولة، وهو الأمر الذي أثّر على سلوكها في إدارة الدولة إذ باتت تنظر للدولة بالأساس كغنيمة. وأدت هذه النظرة، إلى جانب انعدام الديمقراطية داخل الأحزاب، إلى حصول انشقاقات وانشطارات داخل الأحزاب، فيما باتت علاقة الأحزاب مع المجتمع تتشكّل على أساس زبائني. وبدلاً من أن تُحيي الأحزاب الثقافة التنظيمية داخلها، أو تستقطب الأصوات الانتخابية عن طريق البرامج والخطط ومن ثم تحقيقها بعد وصولها إلى البرلمان والسلطة التنفيذية، اعتمدت على اكتساب الأصوات عن طريق توفير الخدمات العاجلة مثل تعبيد الشوارع والإنارة وتوفير مضخات المياه، أو توزيع الأراضي على المعوزين؛ وقد وزعت كل هذه الخدمات خارج المسالك الرسميّة والبيروقراطية. كما تنجح طُرق أخرى للحصول على الأصوات من خلال شراء أصوات الناخبين بمبالغ محددة لكل صوت،[69] وفي بعض الأحيان يتم شراء البطاقات الانتخابية

---

[64] تناولت مصادر كثير موضوع الفساد داخل الحكومة العراقية، انظر:
Toby Dodge, 'Corruption continues to destabilize Iraq', *Chatham House Expert Comment* (2019); Zaid Al-Ali, *The Struggle for Iraq's Future: How Corruption, Incompetence and Sectarianism Have Undermined Democracy* (Yale University Press, 2014).

[65] "اللجان الاقتصادية أدوات فساد الأحزاب الإسلامية في العراق" صحيفة "العرب"، تاريخ النشر 29 نيسان 2020، تاريخ الزيارة 13 آذار 2021.

[66] شونم عبدالله خوشناو، "النزاهة تحدد مهلة أسبوعين لحل اللجان المرتبطة بالأحزاب السياسية"، موقع "روداو"، تاريخ النشر 15 آذار 2016، تاريخ الزيارة 13 آذار 2021.

[67] "هل سيحضر "الدجاج المشوي" و"أكياس البطاط" و"البطانيات" و"انتخب زوجتي" في دعايات المرشحين؟"، موقع "المسلة"، تاريخ النشر 9 آذار 2018، تاريخ الزيارة 15 آذار 2021.

[68] "نائب سابق يدعو البرلمان العراقي لمنع استغلال تبليط الشوارع ضمن الدعاية الانتخابية"، موقع "باسنيوز"، تاريخ النشر 15 كانون الأول 2020، تاريخ الزيارة 15 آذار 2021.

[69] مروان الجبوري، "عمليات شراء لأصوات ناخبي العراق و"الركائز" أدواتها"، موقع "الجزيرة نت"، تاريخ النشر 12 نيسان 2018، تاريخ الزيارة 15 آذار 2021.

واستعمالها في يوم الاقتراع.[70] بالمقابل، تتحرّك الأحزاب إلى قطاعات أخرى من المجتمع، كل حسب حاجته، فيُمنح شيوخ العشائر أسلحة مرخصّة وسيارات للحصول على أصوات أبناء العشيرة، بينما يتمّ إغراء الشباب الخريجين العاطلين عن العمل من الطبقات الوسطى بوظائف القطاع العام.[71]

وقد وُجهت انتقادات واسعة من السكّان والمنابر الإعلامية لهذه الاستراتيجية التي اعتمدتها القوى السياسيّة لاستمالة السكّان، وتحديداً حصر الوظائف بالمنتمين للأحزاب، إذ توجب على العراقي أن ينتمي للأحزاب للحصول على وظيفة ما في دولة،[72] في وقت شكّلت الوظيفة، وما تزال، الضمان الوحيد للدخل في العراق، وللحصول على القروض المصرفيّة وراتب تقاعدي في نهاية الخدمة. وتشكّل هذه الاستراتيجية اليوم عبئاً كبيراً على موازنة الدولة السنويّة، كما أنها رهّلت مؤسسات الدولة وفاقمت البطالة المقنعة داخلها.[73] إذ شهد العراق ارتفاع أعداد الموظفين في القطاع العام بعد احتلال عام 2003 إلى نحو 700 بالمئة. وفاقم هذا التضخم بالموظفين، قيام القوى السياسية ولضمان استمرار العلاقة الزبائنية مع هذا القطاع العريض من السكان، برفع مرتباتهم بشكل دائم؛ ما أدى إلى أن تكلّف هذه الرواتب نحو 45 بالمئة من إجمالي الإنفاق الحكومي السنوي.[74] وبحسب ما يقول أثيل النجيفي، القيادي السياسي ومحافظ نينوى الأسبق، أن "الوظائف لطالما كانت استراتيجية للأحزاب لاستمالة الناخبين وفي جميع المحافظات".[75] كما برزت طُرق أخرى لاستمالة فئات أخرى من المجتمع عبر ضمان رواتب للسجناء السياسيين وأهالي الشهداء وأولئك الذين قارعوا نظام صدام حسين.[76]

وإزاء كل هذه الأفعال، لا يُعرف على وجه التحديد إذا ما كانت دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسيّة تُدرج في سجلاتها أياً من هذه الأفعال كمخالفات؛ علماً بأن سجلات المخالفات التابعة للمفوضية العليا المستقلة الانتخابات غير متاحة.[77] فضلًا عن ذلك، تقر مفوضيّة الانتخابات بحصولها على التقرير السنوي بشأن تمويل الأحزاب من ديوان الرقابة المالية، إلا أن كلاهما لا تنشران هذه التقارير، إذ أن "الإعلان عن هذه التقارير هو بمثابة التابو"، كما يقول أحد العاملين في المفوضية، قبل أن يضيف أن "الأحزاب تخفي الكثير.. هناك في التقارير الكثير من المخالفات التي لا يريد أحد وصولها إلى المواطنين والإعلام".[78]

---

[70] نازا محمد وعلي محمد، "العراق.. "بورصة" شراء الأصوات تخيم على نزاهة الانتخابات (تقرير)"، وكالة "الأناضول"، تاريخ النشر 4 أيار 2018، تاريخ الزيارة 15 آذار 2021.

[71] "خريجون يطالبون بالعدالة: الأحزاب تستولي على الدرجات الوظيفية"، صحيفة "المدى"، تاريخ النشر 17 أيلول 2018، تاريخ الزيارة 15 آذار 2021.

[72] "ان من لا ينتمي إلى الأحزاب المستأثرة بالسلطة يتعذّر عليه أن يحصل على فرصة عمل يكسب بها قوتاً لعائلته، فهل هذا من الديمقراطية!"، محمد اليعقوبي الزعيم الروحي لحزب الفضيلة، "(موعظة للإعلاميين) حوارات سياسية"، الموقع الرسمي لليعقوبي، تاريخ النشر 5 تموز 2014، تاريخ الزيارة 19 آذار 2021.

[73] "التخطيط: الجهاز الحكومي يعاني من ترهل وظيفي وأكثرهم يندرجون ضمن البطالة المقنعة"، موقع "السومرية نيوز"، تاريخ النشر 12 كانون الأوّل 2012، تاريخ الزيارة 19 آذار 2021.

[74] علي المولوي، "إصلاح القطاع العام في العراق"، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2020.

[75] مقابلة مع أثيل النجيفي، القيادي في حزب "للعراق متحدون"، بتاريخ 14 شباط 2021.

[76] "امتيازات "الرفحاويين" نزيف لموارد العراق وباب واسع للفساد"، صحيفة "القدس العربي"، تاريخ النشر 23 أيار 2020، تاريخ الزيارة 15 آذار 2021.

[77] أجرى الباحث اتصالات عدّة مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات للحصول على التقارير الماليّة التي تخص الأحزاب، إلا أن المفوضية تحفظت على تسليم هذه التقارير.

[78] مقابلة مع موظف في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، رفض الإشارة إلى اسمه، بتاريخ 17 شباط 2021.

عنف الأحزاب واخمادها للديموقراطية

أدت الفراغات في قوانين الأحزاب، وبالأساس التغاضي عن تطبيقها، إلى ممارسات غير ديمقراطية داخل الأحزاب ومخالفات كبيرة أثّرت على النظام السياسي القائم وخلقت فراغاً بين القوى السياسيّة والمجتمع، تُرجم بغضب المحتجين من الأحزاب في الاحتجاجات التي شهدها العراق في السنوات الأخيرة، إذ تنعكس الأزمات التي تعيشها الأحزاب والأفعال التي ترتكبها على النظام السياسي وعلى المجتمع عامة. ولم تعد الأزمة تقتصرعلى العلاقة الشائكة بين السكان والأحزاب وتحوّل هذه العلاقة بين الطرفين إلى خصومة، بل أنها تطوّرت إلى حدّ بات فيه السكان يعتبرون أن هذه الأحزاب هي النظام السياسي ذاته، وأن الحلّ الوحيد لإصلاح الأحوال في العراق هو بإسقاط النظام، وبالتالي إبعاد هذه الأحزاب عن العمل السياسي. ولم تكن الشعارات التي تطالب بـ"إسقاط النظام" حاضرة في التظاهرات التي شهدها العراق بين أعوام 2011 و2018، إلا أنها أخذت تظهر بشكل واسع منذ تظاهرات تشرين الأول 2019.[79]

وقد سبق هذه الشعارات الرافضة للأحزاب، استطلاعاً للرأي أجري عام 2017، والذي أظهر أن كثير من السكان في عموم العراق قد قرروا التصويت لسياسيين ومرشحين مستقلّين في الانتخابات البرلمانية أو المحليّة (مجالس المحافظات) المقبلة.[80] وعلى الرغم من ذلك، فإن انتخابات عام 2018 لم تشهد صعوداً لشخصيّات مستقلّة إلى البرلمان الاتحادي، بل أن جلّ القوى السياسية التي كانت مهيمنة على البرلمان عادت مجدداً لتمارس السياسة تحت قبتي البيت التشريعي ومجلس الوزراء، وإن كانت عودتها، هذه المرّة، موسومة بتغيّر الأحجام السياسيّة لبعضها. وشهدت تلك الانتخابات بالذات عزوفاً كبيراً للمقترعين، علاوة على عمليّات تزوير واسعة،[81] ومخالفات كبيرة أثناء الاقتراع وبعده في عمليات الفرز، وأخيراً في عمليات إعادة الفرز.[82]

ولا يبدو أن مطالبات السكان هذه أو استطلاعات الرأي تقلق الأحزاب السياسيّة حتّى الآن، وهي التي تعيد اللعب بالقاعدة نفسها التي لعبتها سابقاً عبر تشكيل أحزاب رديفة لدخول الانتخابات. وتشكل الأحزاب الكبيرة أحزاباً رديفة في مسعى منها لاكتساب فئات جديدة من الناخبين من خلال استغلال أفرادها المؤثرين في المجتمع، أو تُشكّل هذه الأحزاب لتشتيت الأصوات الانتخابية من المنافسين الأقل منها، ما يعني سدّ الأبواب عليها من خلال عدم إيصالها إلى عتبة الأصوات المطلوبة للفوز،[83] أو الحدّ من مقاعدها من خلال جمع الأصوات عبر الأحزاب الرديفة في الانتخابات؛ ويُعدّ كل من عمّار الحكيم ونوري المالكي أبرز اللاعبين في هذا المضمار.[84] ما يترتب عن هذا هو أنّ الأحزاب تُعيد انتاج وتثبيت نفسها وممارساتها غير الديموقراطية من خلال العملية السياسية مرة تلو الأخرى، وهو الأمر الذي يدفع بالسكان لفقدان الأمل بأي تغيير سوى بتغيير النظام ككل.

---

[79] حيدر سعيد، "تأميم إسقاط النظام في العراق"، صحيفة "العربي الجديد"، تاريخ النشر 30 تشرين الثاني 2019، تاريخ الزيارة 15 آذار 2021. انظر أيضاً: "آلاف العراقيين يهتفون "الشعب يريد إسقاط النظام" في ذكرى "ثورة أكتوبر""، صحيفة "الشرق الأوسط"، تاريخ النشر 1 تشرين الأول 2020، تاريخ الزيارة 15 آذار 2021.

[80] "توجهات الناخبين بالاستحقاقات الانتخابية القادمة في العراق (المشاركة، التفضيلات، الأولويات)"، "مركز البيان للدراسات والتخطيط"، تاريخ النشر 12 تشرين الأول 2017، تاريخ الزيارة 14 آذار 2021.

[81] "الأمم المتحدة: الانتخابات العراقية شهدت عمليات "تزوير وترهيب"، وكالة "الأناضول"، تاريخ النشر 5 أيار 2018، تاريخ الزيارة 14 آذار 2021.

[82] سلام الجاف ومحمد علي، "إحراق صناديق بغداد يهدد الانتخابات: أخطر محاولات تغطية التزوير"، صحيفة "العربي الجديد"، تاريخ النشر 11 حزيران 2018، تاريخ الزيارة تاريخ الزيارة 15 آذار 2021.

[83] عادل النواب، "العراق: الأحزاب الحاكمة تسطو على الانتخابات بشعارات الحراك المدني"، صحيفة "العربي الجديد"، تاريخ النشر 18 كانون الثاني 2021، تاريخ الزيارة 16 آذار 2021.

[84] المصدر السابق.

وعلى الرغم من هيمنة الأحزاب "اللاديموقراطية" على الحلبة السياسية، إلا أنه لطالما برزت أحزاب جديدة تسعى لإحداث تأثير سياسي من رحم الاحتجاجات التي يشهدها العراق. بيد أن هذه عادة ما تبقى ذات تنظيم وتأثير محدود في الخارطة السياسيّة، لانعدام خبرتها السياسيّة وقدراتها الماديّة، نتيجة لانصراف رجال الأعمال عنها لأنها غير مشارِكة بالسلطة، ولأن قاعدتها مكونة من الشباب العاطلين عن العمل والمعوزين والذين لا يستطيعون تقديم تبرعات ماليّة بمبالغ كبيرة. وقد شهد العراق تأسيس عشرات الأحزاب من هذا النوع، إلا أنها سرعان ما تعاود الاندثار بعد الانتخابات، خاصّة وأنها لم تبنِ تنظيمات ولم تؤسس علاقة مباشرة مع السكّان، واكتفت، مثل الأحزاب الكبيرة، بمحاولة استمالة الناخبين في فترات الانتخابات.

لكن تظاهرات تشرين الأول 2019، وهي التي قست على الأحزاب المشارِكة في السلطة، أبرزت تنظيمات سياسية تبدو واعية لضرورة التنظيم والديمقراطيّة داخل الأحزاب وممارسة اتخاذ القرار داخله، والعمل من داخل المجتمع والتأسيس لعلاقة مع السكّان؛ ومن هذه الأحزاب حركة "امتداد"، وكذلك حزب "البيت الوطني"، الذي أظهر تحوّلاً في طريقة التفكير من خلال وضع نظام داخلي يسمح لجميع الأعضاء بالتصويت على القيادة.[85] لكن يبقى قرار دخولها في المنافسة الانتخابيّة غير معلوم، إذ لا تخشى هذه الأحزاب من تزوير الأصوات فحسب، وإنما أيضاً من العنف الذي قد يُستعمل ضدّها من قبل الأحزاب التي تمتلك فصائل مسلّحة، أو من الفصائل المسلّحة التي باتت تمتلك أحزاباً. ولقد تعرّض عدد من أعضاء هذه الأحزاب الجديدة إلى محاولات اغتيال وتهديدات بالعنف.[86]

يعزز هذا العنف الادعاء الذي سقناه حول علاقة الخصومة ما بين الأحزاب والمجتمع، وبالتحديد في حالة الأحزاب الجديدة النامية من قلب الاحتجاجات. وكما يشير يزيد صايغ، فإن "العنف بات نمطاً ووسيلة لخوض السياسة في العراق (..) إن لم يكن شكلها الأهم".[87] والحال هذه، فإنه منذ شروع العراق في الحرب على "داعش" صار من الصعب حصر عدد الأحزاب التي تمتلك فصائل مسلّحة، أو حصر الفصائل المسلّحة التي باتت تمتلك أحزاباً سياسيّة.

وفي الواقع، فإن الحرب على "داعش" أبرزت، بشكل جلي، الحلول اللادولتية في تفكير الأحزاب وعملها. فلقد أظهر الانهيار الأمني أمام تنظيم "داعش" في حزيران عام 2014 خضوع قوى الجيش والشرطة للمحاصصة الطائفية والحزبية في تقسيم المناصب داخل وزارتي الدفاع والداخلية، وبالتالي اتساع الفساد داخلهما وانعدام المهنية في عملهما. وحتّى بعد الانهيار أمام "داعش"، فإن الأحزاب حافظت على النهج "اللا دولتي" إذ أنها أسست أو أعادت فصائل مسلحة لقتال "داعش" خارج المؤسسة الأمنية. وبناء على هذا، اتسعت مشكلة دمج الأحزاب للأعمال المسلّحة بالسياسة، واستخدامها العنف كورقة ضغط للإفلات من محاسبتها.[88]

---

[85] مقابلة مع حسين الغرابي، أحد مؤسسي حزب "البيت الوطني"، بتاريخ 22 شباط 2021.

[86] أحمد السهيل، "مقتل والد ناشط مختطف... شبح الاغتيالات يخيم على العراق"، موقع "اندبندت عربية"، تاريخ النشر 14 آذار 2021، تاريخ الزيارة 19 آذار 2021.

[87] يزيد صايغ، "أزمة الدولة العراقية"، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت، تاريخ النشر 23 تشرين الثاني 2017، تاريخ الزيارة 22 شباط 2021.

[88] في 26 حزيران 2020، اقتحمت قوة من جهاز مكافحة الارهاب مقر ميليشيا كتائب حزب الله في منطقة الدورة جنوبي بغداد، القريب من المنطقة الخضراء، واعتقلت العناصر المتواجدين داخل المقر وعددهم 13 عنصراً بتهمة إطلاق صواريخ "الكاتيوشا" على القواعد الأجنبية والبعثات الدبلوماسية، إلا أنه سرعان ما ردّت فصائل مسلحة باستعراض مسلح داخل المنطقة الخضراء المحصنة، وانتهى بتسليم المعتقلين لمديرية أمن الحشد الشعبي ومن ثم اطلاق سراحهم فيما بعد. وفي 27 أيار 2021، اعتقلت قوات عراقية خاصة القيادي في هيئة الحشد الشعبي قاسم مصلح بتهمة "الإرهاب"، وهو ما أثار غضب فصائل مسلحّة دفعها إلى محاصرة عدة مواقع بينها منزل رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي ومبنى الأمانة العامة لمجلس الوزراء في المنطقة الخضراء؛ ما أدّى إلى إطلاق سراحه في نهاية المطاف. انظر: "عناصر حزب الله العراقي المفرج عنهم يستعرضون قوتهم في بغداد"، موقع "الجزيرة نت"، تاريخ النشر 30 حزيران2020 ، تاريخ الزيارة 14آذار 2021؛ منتظر الخارسان، " قاسم مصلح: من سجني صدام والأميركيين إلى بلاط الحرس الثوري"، موقع "درج"، تاريخ النشر 10 حزيران 2021، تاريخ الزيارة 15 حزيران 2021.

وحتّى على صعيد قانوني، فإن الأحزاب أوجدت مؤسسة الحشد الشعبي،[89] المؤسسة الأمنية التي تتشكّل بالأساس من فصائل مسلحة، وهو ما يعني أن وجودها أصبح مشروعاً، إلا أنها، رغم ذلك، ما تزال تتلقّى تعليماتها من قيادات الفصائل التي شكّلت الأحزاب أو من قيادات الأحزاب التي شكلت فصائل. عليه، فإن أي حديث عن نزع سلاح هذه الأحزاب والفصائل يُقابل بموجة وعيد وتحذيرات من اندلاع حرب طاحنة، وهذا السيناريو صار خطاباً راسخاً لدى المسؤولين الحكوميين والأمنيين.

ووسط هذا الجو من العسكرة السياسيّة، فإنه لا يُصعّب فقط إصلاح النظام من داخله، وإنما يصعّب ولادة أو دخول قوى سياسيّة جديدة لإصلاح النظام. وإذا استمر الوضع على ما هو عليه، ووفقاً لصايغ، فإنه حتى في حال تم تجنّب العنف الشامل، فإن الاستقطاب السياسي الحادّ يجعل الإصلاحات الضرورية– في المجالات الإدارية والاقتصادية والسياسية– صعبة الإنجاز، إن لم تكن مستحيلة.[90]

الخلاصة

تعدّ الأزمة الداخليّة للأحزاب والأخطاء التنظيمية فيها علامة أخرى على هشاشة الديمقراطية في العراق، فلا يمكن لقوى غير ديمقراطيّة داخلياً ولا تؤمن بالتنافس السلمي من دون سلاح ولا تخضع للقوانين التي أقرّتها، أن تبني نظاماً ديمقراطياً راسخاً. كما أن تهويم القوانين وجعلها تخضع لتفسيرات عدّة، علاوة على إضعاف المؤسسات الأمنية، لا يُساعد أي حكومة مستقبليّة تعتزم تطبيق القوانين على تنفيذها، وتظلّ الهيئات الرقابية أحّد أكثر الحلقات ضعفاً، إذ لا يُمكن لهذه الهيئات تنفيذ القوانين طالما أنها تظلّ خاضعة للمحاصصة الطائفية والحزبية، ما يعني إفقادها لأي استقلالية. وإن اتساع رقعة الفساد على هذا النحو المخيف داخل الأحزاب في العراق من خلال تعاملها مع الدولة كغنيمة، يُمكنه أن يؤدي في المستقبل، إلى غضبٍ اجتماعي لا تُحمد عقباه. ومع عسكرة العمل السياسي وعدم تخلّي الأحزاب عن سلاحها، فلا يوجد ضمان بأن هذا السلاح لن يستخدم في التنافس السياسي على نطاق واسع. ومع ذلك، فإن إطباق الحصار على الأحزاب الصغيرة التي تتشكّل من ناشطين سياسيين واجتماعيين، لا يُمكنه أن يخمد الطاقة الموجودة في المجتمع العراقي لإحداث تغيير سياسي، إذ أن يأس هذه القوى قد يدفعها إلى اتخاذ طُرق راديكالية لتغيير أحوالها.

[89] "الحشد الشعبي ومستقبل العراق"، انظر الهامش رقم 47.

[90] "أزمة الدولة العراقية"، مصدر سابق، انظر الهامش رقم 87.

مركز
الشرق الأوسط

مركز الشرق الأوسط
كلية لندن للاقتصاد و العلوم السياسية
المملكة المتحدة

@LSEMiddleEast

@lsemiddleeastcentre

lse.middleeast

lse.ac.uk/mec